

عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

أثر التسرب المالي في الضرائب الجمركية على مؤشرات الموازنة العامة

للسلطة الوطنية الفلسطينية

**The Impact of Financial Leakage in Customs Duties on the  
General Budget Indicators of the Palestinian National Authority**

وسيم منصور نصر حموده

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1445 هـ / 2024 م

أثر التسرب المالي في الضرائب الجمركية على مؤشرات الموازنة العامة للسلطة

الوطنية الفلسطينية

**The Impact of Financial Leakage in Customs Duties on the  
General Budget Indicators of the Palestinian National Authority**

إعداد :

وسيم منصور نصر حموده

د. أكرم إسماعيل رحال

المشرف :

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب

من كلية الاقتصاد والأعمال / جامعة القدس

1445 هـ / 2024 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب

### إجازة الرسالة

(أثر التسرب المالي في الضرائب الجمركية على مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية)

إعداد: وسيم منصور نصر حموده

الرقم الجامعي: 21911249

المشرف: الدكتور أكرم إسماعيل رحال

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 03 / 01 / 2024م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم

وتوقيعهم:

التوقيع: 

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أكرم رحال

التوقيع: 

2. ممتحناً داخلياً: د. طارق الدرايع

التوقيع: 

3. ممتحناً خارجياً: د. يوسف حسان

القدس - فلسطين

1445 هـ / 2024 م

## الإهداء

إلى معلم الحق معلم الأمة شفيح الخلائق محمد صلى الله عليه وسلم .  
إلى من أحمل اسمه بكل إفتخار إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير إلى قدوتي  
ونبراسي، إلى من أرفع راسي عاليا افتخارا به "أبي الغالي"

إلى من علمتني أن الحياة شيئان: راحة بين يديها، وجنة تحت قدميها  
إلى من وضعتني على طريق الحياة .. اللهم احفظها لي وأطل في عمرها وأدم قلبها محبا  
راضيا نابضا لي "والدتي الغالية".

إلى سندي بعد الله الغالية رفيقة قلبي ودربي .. داعمي الأكبر التي لطالما جعلت كل شئ  
ممكن بصبرها ودعمها ، إلى من رافقتني وأعانتني وقاسمتني لحظات المشوار في مسيرتي  
العلمية زوجتي الغالية".

إلى زينة الحياة الدنيا روعي وقرّة عيني ونبض فؤادي، إلى من أتشوق لأن أرى مستقبله  
لمشرق بإذن الله"صغيري بعد طول انتظار"

إلى أحبة استوطنوا جنات روعي وتملكوا شغاف قلبي إلى أزهار النرجس التي تفيض حيا  
ونقاء " أخوتي وأخواتي"

إلى كل الذين أفاضوا على بعلمهم وتوجيهاتهم ولم يبخلو علي بوقتهم إلى أساتذتي،  
ومعلمي الكرام، وكل من كان له فضل علي بدعمه ومساعدته في إتمام رسالتي ، أعانهم  
الله على أداء أعمالهم، ورزقهم الإخلاص في قولهم وفعلهم، ويسر مسيرة العلم أمامهم.

إلى زملائي في العمل والدراسة الذين أضاءوا لي الطريق ولم يتوانوا في مد يد العون لي  
وقفكم الله وسدد خطاكم.

الباحث: وسيم حموده

## إقرار

أقر أنا معد الرسالة أنها قُدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: وسيم منصور

وسيم منصور نصر حموده

التاريخ: 03 / 01 / 2024م

## الشكر والتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا

بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

(الله جل جلاله)

فإذا كان الوفاء يقتضي أن يردَّ الفضل إلى أهله، فإنني أتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان

إلى مشرفي الفاضل

(د. أكرم رجال)

الذي غمر الدراسة بعظيم عنايته وكرم رعايته ، ولم يبخل علي بعلم ولا بجهد ولا بوقت فكان

لواسع علمه وسداد توجيه الفضل الكبير في إخراج هذه الرسالة بصورتها النهائية.

السادة العاملين في الضابطه الجمركية ، جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني.

والشكر موصول لكافة أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الدراسات العليا في جامعة القدس

ابو ديس الصرح العلمي المعطاء

كل الشكر لمن ساهم في انجاز هذا العمل واخرجه في صورته النهائية

والله الموفق والمستعان

الباحث: وسيم حموده

## مصطلحات الدراسة:

- 1- التسرب المالي: يعرف التسرب المالي الفلسطيني بأنها الضرائب التي يدفعها المستهلك الفلسطيني وتعتبر عهدة لدى الحكومة الاسرائيلية ولا تعيدها إلى الجانب الفلسطيني عبر حسابات المقاصة (ماس، 2015).
- 2- الموازنة العامة: تعد إحدى أدوات المؤسسات العامة المؤثرة على أموال المجتمع من حيث عملية تنظيم صرفها من جهة، والمحافظة عليها من جهة أخرى، والموازنة العامة هي خطة مالية مقترحة من السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) تبين فيها الإيرادات المقدره والتخصيصات المعتمدة للإنفاق على الأنشطة المالية لسنة مالية مقبلة، من أجل تحقيق أهداف الدولة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتم إقرارها من السلطة التشريعية (العصا وأبو نفسية، 2020).
- 3- الضابطة الجمركية: هو جهاز تنفيذي لسياسات الحكومة الاقتصادية، يتبع إدارياً وتنفيذياً لوزارة الداخلية، ويتبع فنياً وعملياً لوزارة المالية كما ورد بقرار قانون رقم (2) لعام 2016 بشأن جهاز الضابطة الجمركية (عازم، 2018).

## ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر التسرب المالي في الضرائب الجمركية على مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، خلال الفترة الزمنية (2011-2021)، واختبار العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالتسرب المالي والمتغير التابع المتمثل بمؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد تم اعتماد المنهج الكمي مستخدماً بيانات السلاسل الزمنية الطولية (Panel Data) لمؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة المشار اليها اعلاه، وتم معالجة تلك البيانات احصائياً، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EViews)، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها: أن حجم التسرب المالي في الضرائب الجمركية بسبب الاستيراد الغير مباشر مرتفع جداً، حيث بلغ متوسط التسرب المالي خلال الفترة المشار اليها اعلاه (0.317346) مليار دولار، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية للتسرب المالي للضرائب الجمركية على كل من الإيرادات العامة حيث بلغت (2.177) مليار دولار، والإيرادات الضريبية حيث بلغت (0.482) مليار دولار، والإيرادات الجمركية حيث بلغت (1.489) مليار دولار وعلى عجز الموازنة حيث بلغت (0.108) مليار دولار، وايضا على قيمة الدين العام حيث بلغت (2.2128) مليار دولار، مما يشير إلى أن التسرب المالي يؤثر بشكل معنوي وعكسي على الإيرادات العامة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذو دلالة احصائية للتسرب المالي في الضرائب الجمركية على كل من الإيرادات لعامة والإيرادات الضريبية والإيرادات الجمركية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذو دلالة احصائية للتسرب المالي في الضرائب الجمركية على كل من عجز الموازنة والدين العام.

**الكلمات المفتاحية:** التسرب المالي، الضرائب الجمركية، الموازنة العامة، السلطة الفلسطينية.

**Abstract:**

The study aimed to investigate the impact of financial leakage in customs taxes on the general budget indicators of the Palestinian National Authority during the period (2011-2021). It tested the relationship between the independent variable represented by financial leakage and the dependent variable represented by the general budget indicators of the Palestinian National Authority. The quantitative approach was adopted using Panel Data for the general budget indicators of the Palestinian National Authority during the mentioned period. The data were statistically processed using the EViews statistical program. The study concluded several important results, including the high volume of financial leakage in customs taxes due to non-direct imports, with an average financial leakage during the mentioned period of \$0.317346 billion. The study also found a statistically significant relationship between financial leakage in customs taxes and general revenues (2.177 billion dollars), tax revenues (0.482 billion dollars), customs revenues (1.489 billion dollars), budget deficit (0.108 billion dollars), and the value of public debt (2.2128 billion dollars). The study revealed that the most significant impact of financial leakage was on general revenues, indicating a meaningful and inverse effect on general revenues. Additionally, there was an inversely significant relationship between financial leakage in customs taxes and general revenues, tax revenues, and customs revenues. The study also found a positive and statistically significant relationship between financial leakage in customs taxes and both budget deficit and public debt.

**Keywords:** Financial leakage, customs taxes, general budget, Palestinian Authority.

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1.1 المقدمة

إن السيادة المنقوصة للسلطة على مواردها المالية أدى إلى حدوث اختلالات كبيرة في موازنتها وعدم قدرتها على التحكم في حجم مكوناتها، بالتالي عدم السيطرة على عجز الموازنة، وإبقاء السلطة في حاجة مستمرة للدعم الخارجي لمعالجة ذلك العجز، ولعل الممارسات الإسرائيلية بجانب المعوقات الفلسطينية الداخلية تعد من أهم الأسباب التي أدت إلى ترسيخ تلك الاختلالات وتقويض قدرة السلطة على تنمية مواردها المالية لاسيما الذاتية منها، والشاهد هنا هو تحكم سلطات الاحتلال في الإيرادات الجمركية والضريبية، والتي شكلت 64% من إجمالي الإيرادات المحلية للسلطة بالمتوسط، المترتبة على واردات السلطة نتيجة لتحصيلها نيابةً عن السلطة وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي بين الجانبين. وقد أتاح لإسرائيل أن تشكل أداة ضغط غاية في الأهمية تستخدمها لابتزاز السلطة سياسياً، إضافةً إلى استحواذ إسرائيل على أكثر من (77%) من متوسط التجارة الخارجية للسلطة مع العالم الخارجي منذ نشأتها حتى عام 2010، يضاف إلى ذلك عدم منح سلطة النقد الفلسطينية صلاحية البنك المركزي فيما يخص إصدار العملة الوطنية، حيث ما زال الاقتصاد الفلسطيني يستخدم ثلاث عملات سواء في القطاع الخاص أم قطاع الموازنة أم القطاع المالي والبنكي (الوزير، 2014).

وعند قيام السلطة في عام 1994 اعتمدت في تمويل موازنتها بشكل رئيسي خلال الفترة (1995-2000) على الإيرادات الجمركية لتشكّل أكثر من 68% من مجمل الإيرادات العامة، كما بلغ الإنفاق على الأجور والرواتب حوالي 60% من الإنفاق الحكومي، وحوالي 40% من الإنفاق الكلي للحكومة الفلسطينية، وبسبب قصور الإنتاج المحلي في تلبية الطلب المحلي، فقد تم توجيه نحو 54% من

الرواتب والأجور للإنفاق على المستوردات التي تشكل نسبتها 60% من الإنفاق الاستهلاكي، ويستدل من هذه المؤشرات على أن الإيرادات الجمركية التي تمول الإنفاق الجاري يعادل استخدامها في تمويل المستوردات التي يأتي أكثر من 90% منها من إسرائيل أو من خلالها نظرا لخصوصية الوضع الفلسطيني ولأن السلطة الفلسطينية لا تشرف ولا تسيطر على أي منافذ لا برية ولا بحرية ولا جوية وإن السيطرة لإسرائيل وحسب اتفاق باريس الاقتصادي السلطة الفلسطينية غير مخولة بالتواجد على نقاط العبور الدولية والتي يكون كامل عمل الجمارك بها، وتم الاتفاق على أن تقوم الجمارك الإسرائيلية بدور الجمارك الفلسطينية من رقابة واستيفاء رسوم مقابل 3% من الرسوم المجتابة لصالح السلطة الفلسطينية تأخذها إسرائيل وهذا بدوره أضعف عمل الجمارك الفلسطينية (الجعفري وآخرون، 2015).

ويعتبر التهريب في الحالة الفلسطينية شكلا من أشكال التسرب المالي حيث أن التسرب المالي الفلسطيني يشمل على تسرب الإيرادات من الاستيراد المباشر من خارج إسرائيل وغير المباشر عبر إسرائيل. ويجب التفريق بين التسرب المالي والتهريب الجمركي على اعتبار أن تهريب البضائع في الحالة الفلسطينية لا يهتم بمنشأ البضاعة ولا بكونها بضائع مستوردة من خارج إسرائيل أو من السوق الإسرائيلي وإنما يهتم فقط بتهريب هذه البضائع إلى الأسواق الفلسطينية على عكس التسرب المالي الذي يهتم بالمنشأ وهذا لا يعني أن التهريب لا ينتج عنه تسرب مالي أيضا (السلامين، الدقة، 2014).

## 2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعاني الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية من عجز تشغيلي دائم ومرتفع حيث بلغت في عام 2020م (1.628) مليار دولار وفي عام 2021 (1.315) مليار دولار، كما أن الدين العام بلغ في عام 2020 (3.6) مليار دولار وفي عام 2021 (3.8) مليار دولار (البيانات المالية للسلطة

الوطنية الفلسطينية، 2022)، فكان لابد من البحث عن أسباب ضعف الإيرادات التي تؤدي إلى وجود العجز حيث يعتبر التسرب المالي من الإيرادات الجمركية الناتج عن الاستيراد الغير مباشر أحد هذه الأسباب، لذا جاءت هذه الدراسة لتبحث أثر التسرب المالي على مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية وللإجابة على التساؤلات التالية:

### 1.2.1 السؤال الرئيسي الأول:

ما هو حجم التسرب المالي خلال الفترة من العام 2011 إلى 2021م؟

### 2.2.1 السؤال الرئيسي الثاني:

هل يوجد أثر للتسرب المالي على مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية؟

### 3.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على حجم التسرب المالي خلال الفترة من العام 2011 إلى 2021م.
2. التعرف على أثر التسرب المالي على مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
3. الخروج بتوصيات تساهم في التعرف على أهمية مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والحد من التهرب الضريبي.

## 4.1 أهمية دراسة:

تكمّن أهمية الدراسة فيما يلي:

- 1- لما له من أثر كبير على الاقتصاد الوطني الفلسطيني في استخلاص المضامين الاقتصادية.
- 2- تحاول تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة لظاهرة التسرب المالي، بالتركيز على مصادر هذا التسرب، وحجم الخسائر المالية والفرص الضائعة على مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة استمرار هذه الظاهرة، والأبعاد القانونية للتسرب المالي بالتركيز على بروتوكول باريس الاقتصادي، كمظلة قانونية لبروز هذه الظاهرة واستمرارها، والخروقات المصاحبة له.
- 3- ساعدت هذه الدراسة في الكشف عن أهم الأنظمة والقوانين المتبعة التي من شأنها التقليل من التسرب المالي، والحد من ظاهرة التسرب المالي من أجل الوصول إلى إيرادات أعلى للخرزينة لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعي للدولة.
- 4- تبحث في معالجة موضوع حيوي وهام، على اعتبار أن هناك دراسات قليلة في هذا المجال في فلسطين وبالتالي تفتح الأفاق لدراسات أخرى حول هذا الموضوع في الأراضي الفلسطينية.
- 5- الفهم الأفضل من قبل صانعي القرار لتأثير أدوات وعناصر السياسة المالية والتجارة الخارجية، لتخفيف العديد من الاختلالات والتشوهات في الاقتصاد الفلسطيني.
- 6- طرح توصيات من قبل مجتمع الدراسة في إجراءات قانونية ومقترحات بالشكل الذي يقلل من التسرب المالي.

## 5.1 فرضيات الدراسة:

قامت الدراسة على عدد من الفرضيات وهي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذات الدلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأثر التسرب المالي على مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية: أثر التسرب المالي على الإيرادات الجمركية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

1. لا يوجد أثر للتسرب المالي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) على الإيرادات الجمركية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

2. لا يوجد أثر للتسرب المالي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) على الإيرادات الضريبية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

3. لا يوجد أثر للتسرب المالي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) على الإيرادات العامة في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

4. لا يوجد أثر للتسرب المالي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) على عجز الموازنة التشغيلية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

5. لا يوجد أثر للتسرب المالي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) على الدين العام في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

## 6.1 حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة بما يلي:

1. الحدود الموضوعية: مؤشرات التسرب المالي في الضرائب الجمركية ومؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
2. الحدود المكانية: فلسطين.
3. الحدود الزمانية: الفترة الزمنية من 2011-2021.

## 7.1 مبررات الدراسة:

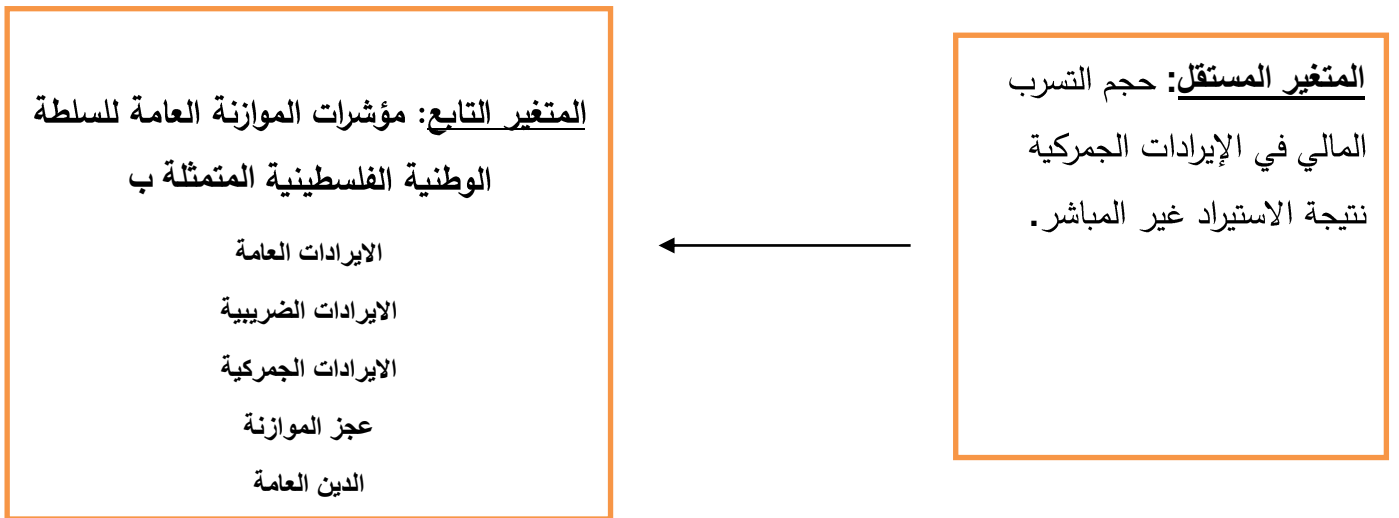
تكمن مبررات إختيار موضوع هذه الدراسة بما يلي:

1. إن تفاقم العجز في الموازنة العامة، والعجز في الميزان التجاري كما أن إصلاح الخلل في الهيكلية الموروثة عن الإحتلال لا يتم تلقائياً، حيث يستوجب وضع إستراتيجية تنموية شاملة طويلة المدى، يتم ترجمتها إلى سياسات كلية واضحة ومتناسقة.
2. على الرغم من نجاح السياسات التجارية الفلسطينية في زيادة حجم التعامل التجاري الفلسطيني المباشر مع العالم الخارجي، إلا أن ذلك لم يسهم في تقليص الإعتماد التجاري على إسرائيل، وإنما اقتصر فقط على محاولة الإستغناء عن دور الوكيل الإسرائيلي؛ مما أسهم في تفاقم العجز في الميزان التجاري للسلع وعمق الاعتماد على السوق الإسرائيلي.
3. الاهتمام المتزايد في موضوع الدراسة من قبل الباحث في مجال الضرائب والتسرب المالي بمختلف أشكاله واعتبار موضوع الدراسة يخدم التخصص كان مبرراً لذلك.

4. الرغبة في التعرف أكثر على أثر التسرب المالي في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والمتمثلة في الإيرادات الجمركية والإيرادات الضريبية والإيرادات العامة وعجز الموازنة التشغيلية والدين العام.

### 8.1 نموذج الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في أثر التسرب المالي في الضرائب الجمركية على مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي فإن النموذج المعد للدراسة والذي يشكل العلاقات التي سيتم بحثها موضحاً بالشكل نموذج الدراسة:



المصدر: إعداد الباحث.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

يشتمل هذا الفصل من الدراسة على الإطار النظري الذي يقدم تعريفاً عاماً بمفهوم سيتم في هذا الفصل التعرف على التسرب المالي ومن ثم التعرف على أنواع ومصادر التسرب المالي في فلسطين، وسيتم أيضاً عرض الضرائب وأنواعها والضرائب الجمركية، ثم التعرف على عمل الضابطة الجمركية في فلسطين، وأهدافها، والمعوقات التي تواجهها، ومن ثم التعرف على واقع الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، وعرض أهم النقاط في اتفاقية باريس الاقتصادية، وما يتصل به من عناوين فرعية وينتهي هذا الفصل بعرض أبرز الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة.

### الإطار النظري

#### 1.2 المبحث الأول: التسرب المالي:

##### 1.1.2 مقدمة:

بسبب قيود بروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1994، لا تمتلك السلطة الوطنية الفلسطينية سياسة مالية مستقلة في مجال الضرائب غير المباشرة بشكل خاص، إذ كانت السياسة الضريبية والجمركية الفلسطينية انعكاساً للسياسة الضريبية والجمركية الإسرائيلية التي تم تصميمها لخدمة مصالح الاقتصاد الإسرائيلي، مما حرم السلطة الوطنية الفلسطينية من إمكانية اعتماد سياسة ضريبية وجمركية لتشجيع الاستثمار وحماية الإنتاج المحلي وتوسيع قاعدته وزيادة قدرته التنافسية أمام الواردات من السلع المماثلة أو البديلة، وخاصة الإسرائيليين، وكما ظلت السياسة المالية تعتمد على الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات بدلاً من الاعتماد على الإيرادات المحصلة من المصادر المحلية، مما يعني أن الغرض المالي للسياسة المالية كان أقوى مقارنة بأغراض التنمية الاقتصادية (الهدهد، 2010).

ونتيجة الحصار والعدوان الإسرائيلي، زادت الضغوط على النفقات الجارية، وتعرضت المالية العامة الفلسطينية لأزمة حادة؛ وأدى ذلك إلى انخفاض حاد في نفقات التنمية وإعطاء الأولوية للنفقات الجارية العاجلة، وخاصة النفقات التحويلية وبرامج التشغيل الطارئة للعاطلين عن العمل وبرامج الرعاية الاجتماعية لأسر الشهداء والأسرى والمحربين والمساعدة الاجتماعية للأسر الفقيرة، وبالتالي ابتعدت

السياسة المالية عن الأغراض التنموية، حيث ركزت على معالجة الآثار والتبعات السلبية المباشرة للحصار والعدوان الإسرائيلي، ومن ثم انحراف دور الموازنة العامة باتجاه كونها أداة لإدارة الأزمة أكثر من كونها أداة لحفز الاستثمار والنمو وتوجيه الاقتصاد نحو تحقيق الأهداف المطلوبة (ابو عوده، 2020).

وتستخدم أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي والضرائب) لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي حالة التضخم تقوم الحكومة بزيادة الضرائب أو خفض الإنفاق الحكومي أو مزيج من الأدوات، وذلك من أجل خفض مستوى الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار) حتى يتساوى مع مستوى العرض الكلي من السلع والخدمات عند مستوى التوظيف الكامل (صبيح، 2015).

وتسمى هذه السياسة بالسياسة الانكماشية ومع ذلك، في حالة الانكماش أو الكساد أو البطالة، تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب، أو زيادة الإنفاق الحكومي أو مزيج من الأدوات، وذلك من أجل زيادة حجم إجمالي الطلب حتى يساوي حجم إجمالي المعروض من السلع والخدمات على مستوى العمالة الكاملة، وتسمى هذه السياسة بالسياسة المالية التوسعية. (صبيح، 2015)

وبالتالي يحدث التسرب المالي (أي استرجاع الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات) من خلال القنوات التالية: (ابو هولي واخرون، 2013)

1. واردات إسرائيل السلعية من العالم الخارجي والتي تعيد تصديرها إلى الأسواق الفلسطينية.
2. المكونات المستوردة من الخارج في البضائع الإسرائيلية المصدرة إلى المناطق الفلسطينية.
3. واردات سلع وخدمات محلية الصنع من إسرائيل، والمقصود هنا تسرب ضرائب المشتريات التي تدفع على بعض سلع الإنتاج المحلي في إسرائيل والتي تصدر إلى المناطق الفلسطينية، حيث تذهب هذه الضرائب إلى الخزينة الإسرائيلية نظراً لأنها تحصل من المنتجين، ولكن المستهلك الفلسطيني هو الذي يتحمل كلفتها فعلياً.
4. التسرب المالي نتيجة التهرب الضريبي، وهو الذي يكون نتيجة عدم إظهار الفاتورة الموحدة من قبل المكلف الفلسطيني (الذي يشتري بضائع من إسرائيل) لدوائر الضريبة الفلسطينية، وهذا التسرب يصب في الخزينة الإسرائيلية بدلاً من الخزينة الفلسطينية.

5. إيرادات المقاصة (مع إسرائيل) المستحقات المالية لدى إسرائيل والتي يقوم الجانب الإسرائيلي بجبايتها وأهمها الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات، وتحويلها للسلطة الفلسطينية مقابل رسوم تحصيل 3% بموجب اتفاق باريس الاقتصادي لعام 1994.

وتعني المقاصة تسوية فواتير الصفقات الاقتصادية بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل، ثم تقوم إسرائيل بتحويل صافي الإيرادات الضريبية المستحقة للسلطة الفلسطينية (الاونتاد، 2012).

## 2.1.2 تعريف التسرب:

يعرف التسرب المالي بأنه خسارة غير مرغوب فيها. ويعني في اللغة تسرب الشيء الذي يتسرب من موضعه الصحيح ولا يؤدي وظيفته المطلوبة في الإستخدام اليومي، هو تسرب المادة من خلال مصارف التسرب الخاصة. ولهذا المصطلح معنى خاص به في كل مجال علمي، وقد تم تعريف التسرب المالي في علوم الإقتصاد والإدارة المالية على أنه عدم استخدام المداخل، والتي تتضمن المدخرات، وإيرادات الضرائب، والمستوردات الأخرى (الوزير، 2014).

ويعرف التسرب المالي أيضاً: بأنه الاستعمال غير الإستهلاكي للدخل، والذي يتضمن التسرب في المدخرات، والتسرب الضرائب والتسرب في المستوردات (الهدهد، 2010).

## 3.1.2 التسرب المالي الفلسطيني:

### 1.3.1.2 مفهوم التسرب المالي الفلسطيني:

عانت الخزينة الفلسطينية من مجموعة من المشاكل لعدة أسباب؛ أهمها الواردات الفلسطينية، إذ شكلت الجمارك نسبة عالية من معدلات الاستيراد المرتفعة في فلسطين، وهذا يعطي الصورة بأن معظم إيرادات الخزينة الفلسطينية ستأتي من الجمارك، والتي يجب التركيز عليها لمنع أي خلل فيها يؤثر على الإيرادات، فتعاني الخزينة الفلسطينية من إحدى المشاكل وهي التسرب المالي ومن المعلوم أن الإيرادات الجمركية تعتبر إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة على أراضيها ومواطنيها بما يتناسب مع ظروف حالتها الاقتصادية والزمنية لتحقيق أهدافها السياسية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية. ولظاهرة التسرب المالي أثر واضح على الاقتصاد الوطني والخزينة الفلسطينية، مما يؤدي إلى انخفاض تحصيل إيرادات الخزينة، مما ينعكس سلباً على قدرة السلطة على تنفيذ مشاريعها وبرامجها التنموية. ولذلك تلجأ الهيئة إلى الاقتراض لتغطية التزاماتها ونفقاتها الجارية، وبما أن إيرادات الجمارك تمثل نسبة عالية من إجمالي إيرادات دول العالم الثالث، إلا أن نسبتها من مجمل الإيرادات الفلسطينية تعتبر منخفضة بكل المقاييس بسبب التسرب المالي في الرسوم الجمركية على المستوردات الفلسطينية (الاتوكاد، 2016).

ويعرف التسرب المالي في الإيرادات الفلسطينية بأنه الضرائب التي يدفعها المستهلك الفلسطيني والتي تحتفظ بها وزارة المالية الإسرائيلية ولا يتم إعادتها إلى السلطة الفلسطينية عبر حسابات المقاصة. أي أن حجم الخسارة يعتبر من الضرائب، إذ تتدفق إلى الخزينة الإسرائيلية بدلاً من الخزينة الفلسطينية. (ماس، 2019).

وهو جزء من التكلفة المالية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وهذا الجزء يركز فقط على التسرب المالي لإيرادات الخزينة الفلسطينية إلى إسرائيل، بسبب السيطرة الإسرائيلية على قنوات التجارة الفلسطينية، والظروف التقييدية الحالية للفلسطينيين، إن الشروط الضيقة للاقتصاد الفلسطيني وما لم يتم تنفيذه من الإتفاق على أرض الواقع من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والذي يجب على إسرائيل إعادته إلى الحكومة الفلسطينية وفق بروتوكول باريس الاقتصادي، إذ ليس المقصود بالتسرب أنه ينتج عن دخول البضائع من السوق الإسرائيلي إلى السوق الفلسطينية فقط، بل أشمل وأوسع من ذلك، حيث تشكل مسألة التسرب المالي في فلسطين معضلة حقيقية، حيث تعاني السلطة الفلسطينية من خسائر مالية كبيرة ناجمة عن خسارة عائدات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء وجمارك الاستيراد بسبب الاستيراد غير المباشر عبر إسرائيل، والتسرب في فلسطين ناتج عن عدم تزويد إسرائيل للسلطة بالمعلومات، وعدم كفاية المعلومات عن حجم الواردات والجهة التي قامت بذلك، لأن اتفاق باريس لا يلزمهم بذلك، إضافة إلى أن بعض التجار لا يقدمون فواتير المقاصة إلى وزارة المالية، كون إسرائيل تدفع الضرائب على أساس الفواتير، حتى لا يكشفوا عن حجم أعمالهم التي يدفعون من خلالها ضريبة الدخل. (عطيانى والنقيب، 2003)

## 4.1.2 أنواع التسرب المالي:

يمكن تقسيم التسرب المالي إلى عدة أنواع كما يلي: (عبد الرزاق، 2011)

1- التسرب النقدي: هو نوع من التسرب الذي يحدث في الاقتصاد المفتوح، حيث يمكن تعريفه

بأنه مبلغ من المال يتم اقتراضه من البنك، ولكن لا يتم إيداعه في البنك نفسه. ويؤدي

التسرب النقدي في هذه الحالة إلى تقليل القدرة على تقديم قروض أخرى، وبالتالي فإن

الاستيراد يمثل خصما لجزء من الدخل القومي، حيث يتم دفعه للجهة التي يستورد منه. ولذلك

تعتبر الواردات تسرباً من دورة الدخل، لأنها تتضمن عدم توجيه جزء من الدخل القومي المدفوع في الخارج، ونقصد هنا قيمة الواردات الموجهة نحو الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد. هناك نموذج آخر بسيط للقروض، يفترض أن جميع القروض، التي يتم اقتراضها من البنك في الجهاز المصرفي، يتم إعادة إدخالها في النظام مرة أخرى.

2- التسرب السياحي: وهذا ما يعرف بخسارة عائدات السياحة من دولة ما، حيث ينفق مواطنو الدولة مبالغ ضخمة من أموالهم على السياحة خارج بلادهم. وهم بذلك يفعلون ذلك دون أن يدركوا ذلك، مما يتسبب في تسرب مالي لأموال البلاد إلى الخارج، ولكن إذا تم استغلال هذه الأموال التي تنفق على السياحة الداخلية بدلاً من السياحة في الخارج، فسيتم استغلال الإيرادات المتولدة داخل البلاد مرة أخرى لتحقيق الرخاء.

3- التسرب في التوزيع: حيث تقوم مجموعة من المجتمع بإنفاق مبلغ من المال خارج البلد الذي يعيشون فيه، أو عندما يتم إنفاق الأموال خارج المجتمع، على سبيل المثال عند عبور الحدود بين دولة ما من أجل شراء سلع كان من الممكن شراؤها في نفس البلد.

4- التسرب في الاستيراد غير المباشر: حيث يتم الاستيراد من خلال وكيل إسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية وكون المستورد الإسرائيلي يتمتع بسلطات أوسع من المستورد الفلسطيني، فإذا تم الاستيراد عن طريق المستورد الإسرائيلي تخسر الخزائن الفلسطينية الرسوم الجمركية، وضريبة الشراء بحيث تحويل هذه المبالغ إلى الخزينة الإسرائيلية، أما الجزء الآخر يتم تحويله إلى الجانب الفلسطيني المتمثل بضريبة القيمة المضافة بالمطالبة به من الخزينة الإسرائيلية.

5- التسرب في استيراد البضائع عن طريق إسرائيل: دون تحديد المصب النهائي للبضائع، فإن الإيرادات الجمركية تذهب برمتها إلى خزينة الإسرائيلية حتى لو كان المصب النهائي للبضائع مناطق السلطة، وبذلك يكون الفلسطينيون قاموا بالاستيراد عن طريق مستوردين إسرائيليين

ودفع الرسوم الجمركية للجانب الإسرائيلي بدلاً من الجانب الفلسطيني وهنا يشكل الاستيراد غير المباشر تسرباً مالياً لا يستهان به إلى الخزنة الإسرائيلية، مسبباً بذلك خسارة للخزينة الفلسطينية واستنزاف لمواردها المالية.

## 5.1.2 الآثار المترتبة على التسرب المالي:

يمكن تلخيص الآثار المترتبة على التسرب كما يلي: (ابو عوده، 2020)

- أ- عدم استغلال هذه الموارد في سد جزء من نفقات الدولة الفلسطينية.
- ب- التأثير بشكل سلبي على الانفاق العام للدولة لاسيما مع تزايد النفقات العامة.
- ت- التقليل من الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية مما يؤدي إلى تقليل العجز في ميزانية الدولة.
- ث- تأثر كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة.
- ج- أن استنزاف هذه الموارد المالية من قبل الاحتلال حرم السلطة الفلسطينية من هذه الأموال التي هي حق من حقوق الخزينة العامة.
- ح- إحداث ارباك في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## 6.1.2 أشكال التسرب الرئيسية في فلسطين:

يصنف التسرب في الخزينة الفلسطينية إلى عدة أشكال كما ذكرها (عثمان واخرون، 2007):

- 1- التزوير والتلاعب في فواتير المقاصة: ويتضمن طباعة فواتير مزورة يتم تبادلها بين التجار، ولا يمكن تقديمها في جلسات المقاصة، بالإضافة إلى التلاعب بقيمة البضائع لتخفيض المستحقات الضريبية. والأهم من ذلك أن بعض التجار الفلسطينيين يلجأون إلى بيع فواتير

مقاصة مزورة لنظرائهم الإسرائيليين مقابل نسبة محددة، يحصل الفلسطيني من خلالها على مبلغ مالي، فيما يستفيد الإسرائيلي من خصم البضاعة الواردة في الفاتورة المزورة من القيمة المضافة المستحقات الضريبية. أما الخزينة الفلسطينية فتخسر قيمة الضريبة المضافة على هذه الفواتير.

2- عدم تقديم فواتير المقاصة إلى مكاتب الضرائب الفلسطينية من قبل المورد الفلسطيني: حيث يتم دفع ضريبة القيمة المضافة على فواتير المشتريات من إسرائيل إلى التاجر الإسرائيلي، الذي يقوم بدوره بدفعها إلى الخزينة الإسرائيلية، لكن لا تحول الإيرادات إلى الخزينة الفلسطينية، عن طريق المقاصة، لعدم وجود فاتورة (التي أخفاها التاجر الفلسطيني).

3- التهرب من جميع أنواع الضرائب: أن حركة البضائع من إسرائيل أو المستوطنات إلى السوق الفلسطينية دون فواتير أو وثائق، في ظل سهولة اختراق الحدود بين الضفة الغربية و"إسرائيل"، أو على الأقل باتجاه السوق الفلسطينية، يؤدي إلى فقدان القيمة الضريبة المضافة على المنتجات. الرسوم الجمركية الإسرائيلية وضريبة الشراء للمنتجات ذات المنشأ غير الإسرائيلي.

4- التسرب في ضريبة القيمة المضافة المفروضة على البضائع التي يستوردها الفلسطينيون من أو عبر الجانب الإسرائيلي، حيث تحصل حسب نقطة الاستهلاك النهائي وضريبة الدخل المفروضة على العمال الفلسطينيين داخل فلسطين المحتلة عام 1948.

5- ضرائب الضمان الاجتماعي المفروضة على العمال الفلسطينيين الذين يعملون لدى إسرائيل.

6- ربيع إصدار العملة (ربيع السيادة) التي تحصل عليه إسرائيل بحكم فرض عملتها على الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة لعدم وجود عملة وطنيه للفلسطينيين واعتماد العملة الإسرائيلية،

فاستعمال النقد يعود بمنفعة اقتصادية على الدولة التي تصدر هو قيمة هذا الربح يكون الفرق بين قيمة العملة وتكلفة طباعتها.

7- تسرب يحصل في الإيرادات الجمركية على المحتوى الأجنبي للسلع، حيث يتم بيعها من الإسرائيليين إلى الفلسطينيين على اعتبار أنها إسرائيلية المنشأ، بالرغم من أنها مستوردة من الخارج على اعتبار أن الإضافات البسيطة على سلعة جعل منها إسرائيلية المنشأ، حيث يؤدي ذلك إلى ضياع إيرادات الرسوم الجمركية على السلطة الفلسطينية، وذهابها إلى الخزينة الإسرائيلية دون وجه حق.

8- تسرب يحصل نتيجة اعتماد أسلوب الفاتورة الموحدة عند تقسيم الإيرادات الجمركية بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني بدل من اعتماد التقديرات الكلية للمستوردة الفلسطينية حيث قد يحصل مشاكل في الفاتورة من تلف أو ضياع أو غيرها من الأمور.

## 7.1.2 أقسام التسرب في المقاصة:

يمكن تقسيم التسرب في المقاصة كما يلي: (الدحروج، معين، 2014)

أ- تسرب يدخل إلى الخزينة الإسرائيلية بدلاً من الخزينة الفلسطينية، وذلك نتيجة عدم إبراز المكلف الفلسطيني الفاتورة الموحدة للسلطة الفلسطينية، خاصة أنه لا توجد حوافز لتسليم فاتورة المقاصة لدائرة الضرائب؛ وأدى هذا التلاعب بفواتير المقاصة إلى خسائر فادحة للسلطة الفلسطينية.

ب- التسرب الضريبي من قبل المكلف الذي يشتري البضائع من إسرائيل، وهذا التسرب لا يتدفق إلى أي خزينة، أي أن الشخص هنا يلجأ للتخلص من الضريبة الجمركية والرسوم الأخرى، ومخالفة قوانين الاستيراد والتصدير، في جلب البضائع إلى اختصاص الدولة.

## 8.1.2 مخاطر التسرب المالي على خزينة السلطة الفلسطينية:

يواجه الاقتصاد الفلسطيني وضعاً هو الأسوأ على الإطلاق، بإجماع مؤسسات محلية ودولية، نتيجة تفاقم الأزمة المالية غير المسبوقة التي تعاني منها الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية ومحدودية خياراتها حيث يمكن حصر المخاطر الناتجة عن التسرب المالي فيما يلي: (حلس، عيسى، 2016)

1- عجز موازنتها المزمّن، الأمر الذي يدفع باتجاه البحث عن الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية والتي من بينها مشكلة التسرب المالي في الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية.

2- تحويل إيرادات ضريبة القيمة المضافة والتي تعرف بفاتورة المقاصة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وتعاني هذه الآلية من العديد من أوجه القصور ضمن آلية يشترط فيها إبراز فاتورة المقاصة كدليل على المعاملة.

3- عدم التمكن من معالجة أسباب التسرب وغير قادرة على الاستجابة للمتغيرات والمستجدات الطارئة في مجال أساليب التهرب الضريبي والتهرب الجمركي بسبب منظومة التشريعات المطبقة في فلسطين ذات الصلة بموضوع التسرب المالي.

4- أن المؤسسات والأجهزة الرقابية والأمنية تعاني من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية واللوجستية مما يؤدي إلى تفاقم الازمه واستمرارها تحتل الخسائر التي تتكبدها الخزينة العامة بفعل قرصنة الاحتلال للأموال الفلسطينية القسم الأكبر من التسرب المالي حيث من المفترض أن يتم التعامل مع السلع المعاد تصديرها من "إسرائيل" كواردات من طرف ثالث تطبيقاً لمبدأ بلد المنشأ، إلا أن "إسرائيل" تنتهك مبدأ ما يسمى "المقصد النهائي للاستهلاك" فتتعامل معها كأن الوجهة النهائية لها هي إسرائيل، بسبب بروتوكول باريس أو بسبب عدم التزام الجانب

الاسرائيلي، وبالنظر في قنوات التسرب المالي وبخاصة التسرب الخاص بالعلاقة مع "إسرائيل" بشكل كلي.

5- تفاقم التكاليف والخسائر الاقتصادية الإضافية لهذا التسرب المالي، حيث تتمثل في الزيادة للنتائج المحلي الإجمالي وزيادة نسبة التشغيل، والتي كان يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يحققها لو تم التخلص من هذا التسرب المالي، أو لو تم تحويل هذه الإيرادات من الخزنة الإسرائيلية إلى الخزنة الفلسطينية.

6- تقليل فرص العمل وازدياد البطالة عام عن الآخر.

7- ان التسرب المالي يزيد من هشاشة الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية ويؤدي إلى تفاقم العجز المالي لديها.

## 9.1.2 مصادر التسرب المالي:

مصادر التسرب المالي في فلسطين متشابكة ومتداخلة بحيث من الصعب الفصل بينها في كثير من الأحيان كما أن هذه المصادر تتفاوت في أهميتها وفي تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وسيتم التركيز على مجموعه مصادر منها: (مردودي، 2016)

### 1- التسرب المالي الناجم عن آلية تحصيل ضرائب المستوردات في إطار الاتحاد الجمركي:

حدد بروتوكول باريس الاقتصادي آلية تحصيل إيرادات المقاصة من إسرائيل للسلطة الوطنية الفلسطينية، بشروط معينة منها أنه لا يتم تحويل إيرادات الضرائب الفلسطينية إلا بوجود فاتورة المقاصة التي تعتبر سند اثبات، وقد تبين وجود الكثير من المشاكل والعيوب في هذه الآلية، نتج عنها ضياع الكثير من الإيرادات الضريبية الفلسطينية.

وكما تبين سابقا فان إيراد المقاصة ضريبة القيمة المضافة المحولة للسلطة الوطنية الفلسطينية محصورة فقط في فاتورة المقاصة المعترف بها كسند إثبات حسب بروتوكول باريس الإقتصادي، إلا أن ذلك لايعني أن السلطة الوطنية الفلسطينية تحصل على كامل حقوقها وفقا لهذه الشروط، فقد تبين وجود الكثير من النواقص والمشاكل في الية تطبيقها نتج عنها خسائر كبيرة وضياع كثير من الإيرادات الفلسطينية (عليما،2012).

## 2- التسرب المالي الناجم عن الاستيراد غير المباشر:

نظرا لخصوصية الحالة الفلسطينية، ونتيجة العراقيل التي تضعها إسرائيل على التاجر والمستورد الفلسطيني لجأ التاجر الفلسطيني للاعتماد على الوسيط الإسرائيلي عند الاستيراد، حيث يتم ادخال بضائع غير إسرائيلية المنشأ إلى السوق الفلسطينية على أساس انها بضائع انتجت في إسرائيل أو ينطبق عليها شروط المنشأ الإسرائيلي وبالتالي تحصل الخزينة الإسرائيلية على الضرائب والرسوم الجمركية بدلا من أن تؤول هذه الضرائب إلى الخزينة الفلسطينية مما ينتج عنه تسرب مالي كبير من الخزينة الفلسطينية، بسبب التواطؤ الذي تقوم به حكومة الاحتلال عمداً مع الموردين الإسرائيليين يحرم الخزينة الفلسطينية إحدى مصادر إيراداتها، ويكبد الفلسطينيين سنوياً خسائر كبيرة كما تخسر خزينة السلطة من إجمالي الواردات من إسرائيل ضرائب مشتريات وجمارك ورسوم ومكوس، وبذلك يسهم الاحتلال في تعزيز التسرب المالي، ليس فقط من خلال التغاضي عن كشف الاستيراد غير المباشر وحسب، بل من خلال العراقيل والصعوبات والتبعات المالية المرتفعة التي يتحملها المستورد الفلسطيني عندما يقوم بالاستيراد المباشر، ما يدعوه حقيقة للتخلي عن الاستيراد المباشر، الذي يحفظ الحقوق

المالية العامة، والاستعانة بالاستيراد عن طريق مورد إسرائيلي لتجنب الخسائر والعراقيل (أمان، 2020).

### 3- البضائع التي يقوم المستورد الإسرائيلي باستيرادها بالاتفاق مع التاجر الفلسطيني

من المعروف أنه لا يوجد سيطرة من قبل السلطة الفلسطينية على المعابر الفلسطينية وأن الإستيراد يتم عبر الموانئ الإسرائيلية، وحتى يتجنب التاجر الفلسطيني العراقيل الاسرائيلية والتكاليف المرتفعة لعملية التخليص الجمركي وخصوصا عندما تكون كميات البضاعة التي يحتاجها التاجر الفلسطيني قليلة يلجأ التاجر الفلسطيني للاتفاق مع التجار الإسرائيليين على استيراد البضاعة بموجب بيان جمركي يوضح فيه أن المقصد النهائي للبضاعة هو السوق الاسرائيلي، وبعدها يتم تسليم البضاعة للتاجر الفلسطيني مع فاتورة مقاصة تشتمل على ضريبة القيمة المضافة ولا تشتمل ضرائب على الاستيراد. (النعامي، 2014)

### 4- الإستيراد غير المباشر عن طريق نقل الملكية:

حيث يقوم التاجر الإسرائيلي باستيراد البضاعة من الخارج بموجب بيان جمركي إسرائيلي ثم يقوم التاجر الإسرائيلي ببيع البضاعة إلى التاجر الفلسطيني داخل الميناء عن طريق تحويل ونقل ملكية البضاعة والبيان الجمركي إلى التاجر الفلسطيني، وهذه العملية تتم قبل التخليص على البضاعة وذلك لتوفير الوقت وتجنب العوائق التجارية من الجانب الإسرائيلي، وفي هذه الحالة لا يحدث تسرب مالي مباشر لأن ضرائب الاستيراد تحول إلى السلطة وبعدها يتم إصدار فاتورة مقاصة بعمولة وريح التاجر الإسرائيلي التي تحول للجانب الفلسطيني خلال جلسة المقاصة. ولكن ما ينتج عن هذه الحالة هو عبارة عن خسائر اقتصادية بسبب العمولة الإضافية التي يتحصل عليها التاجر الإسرائيلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة البضاعة التي يتحملها المستهلك الفلسطيني (صبري، 2004).

## 2.2 المبحث الثاني:

### 1.2.2 الموازنة:

تعد الأدوات المالية العامة بالاضافة إلى كونها أدوات مالية لتحقيق الغرض المالي وأدوات اقتصادية واجتماعية وسياسية تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات النمو وتحقيق التوظيف الكامل والتقليل من التباين في توزيع الدخل ورفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة ومحاربة التضخم والبطالة والفقير، وبالتالي إقامة قدر معقول من التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فالضريبة لم تعد مجرد أداة مالية محضة تستخدم لغرض مالي فحسب، أي في الحصول على إيرادات عامة لتغطية النفقات العامة، بل أداة من طبيعة اقتصادية للتأثير في الاستهلاك والادخار والاستثمار وتوزيع الدخل، كما أن الإنفاق العام ليس مجرد أداة لضمان سير المرافق الحكومية فقط، بل وسيلة للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية وإقامة توازن الاقتصاد عند أعلى مستوى ممكن من الدخل والعمالة (التشغيل)، كما أن الموازنة ليست مجرد أرقام جانبي الإيرادات العامة، والنفقات العامة، بل وسيلة لتوجيه الاقتصاد، وتحقيق أهداف الدولة الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية (الزبيدي، 2015).

حيث تعد الموازنة العامة أداة الحكومة في تنفيذ خطط التنمية الشاملة، فحجم الموازنة وهيكلها يؤثران على الأداء الاقتصادي ويتأثران به، لذلك، شكلت متغيرات الموازنة العامة التي تسعى الحكومة من خلالها إلى تحقيق مرحلي للأهداف العامة لخطط التنمية على اختلاف أدوات السياسة المالية للحكومة كالضرائب، النفقات بنوعها الجارية والاستثمارية، والدين العام أنواعها وأجالها (علاونة، 2014).

## 2.2.2 مفهوم الموازنة العامة ومقدمه تاريخية عنها:

يختلف تعريف الموازنة العامة للدولة حسب الوظيفة التي تمارسها أو الإطار القانوني الذي يحكم الآثار والعلاقات التي تحدثها، فهناك تعريفات ركزت على الوظيفة المحاسبية لها، وأخرى اهتمت بالوظيفة المالية، و منها ما ركز على الإطار القانوني الذي يحكمها، وقد تطور مفهوم الموازنة عبر التاريخ بشكل كبير، حيث كانت الأمم والحضارات القديمة وفي العصور الوسطى تقوم بجباية الأموال وتنفقها دون اتباع أي أسس أو قواعد كما هو الآن، وقد بدأت عملية ضبط بنود الموازنة العامة، وهي الإيرادات ومن ثم النفقات في بريطانيا سنة 1733م، ثم اتبعت فرنسا الموازنة العامة السنوية سنة 1820م، وتبعها في ذلك روسيا سنة 1836م، ومصر سنة 1880م، وعلى الرغم من امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية العظمى في عصرنا الحالي إلا أنها لم تطبق مبدأ الموازنة السنوية إلا في عام 1920م، ومن ثم اتسع انتشاره في كل الدول، كما كان لوظيفة الدولة دور هام في تحديد مفهوم الموازنة العامة، حيث اقتصر دور الدولة في الفكر التقليدي على الأمن والدفاع والقضاء - الدولة الحارسة- وترك التوازن الاقتصادي يتحقق من خلال قوى السوق دون تدخل الدولة، فتحديد وظيفة الموازنة لأغراض ضيقة؛ أدى إلى محدودية الإيرادات والنفقات العامة للدولة، تتطور دور الدولة في المجتمع بالانتقال من دور الوسيط إلى دور المنفذ للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية بكافة أشكالها، وأدى ذلك التطور إلى إتساع مفهوم الموازنة العامة ليأخذ اتجاهاً وأبعاداً لم تكن في الحسبان من قبل، فأصبحت الموازنة ترجمة للهيكل الاقتصادي والاجتماعية والسياسية القائمة في الدول من جهة، وتعتبر عن الخيارات والبدائل التي تقوم عليها السياسة المالية والنقدية للدولة من جهة أخرى، وجاء هذا التطور بعد فشل آلية السوق الحر في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي المنشود، بحيث أصبح الهدف الرئيسي للدولة هو تحقيق تلك وفي أغلب الأحيان يكون التوازن المالي جزءاً من التوازن الاقتصادي ويكمل بعضهما الآخر، ويمكن أن يحصل خلل في التوازن المالي من أجل

الوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، لذا فقد ارتبط المفهوم الحديث للموازنة بالأوضاع الاقتصادية القومية، إذ تقوم معظم الدول بتحضير موازنتها السنوية في ضوء تقرير شامل ومفصل عن الحالة الاقتصادية والمالية لها والفرضيات التي تقوم عليها (علاونة، 2014).

وفي ظل الفكر الحديث عرفت الموازنة بأنها الخطة المالية للحكومة عن سنة مالية قادمة تتضمن تقديراً لإيرادات الدولة ونفقاتها العامة، والمعتمدة من السلطة التشريعية، والتي تعكس أو تجسد سياسات الدولة وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن تعريفها أيضاً بأنها برنامج عمل مالي يتبلور في شكل وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية ويحتوي على تقديرات الأداة الرئيسية التي مفصلة لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة لسنة قادمة، وهي الاداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية (الشوابكة، 2005).

لذلك تتمتع الموازنة العامة بأهمية كبيرة من خلال تحقيقها لأهداف الدولة المختلفة، تبعاً لحاجات المجتمع المتغيرة عبر الزمن، حيث تتضمن الموازنة العامة مخصصات لإقامة مشاريع تنموية، ورفع مستوى الخدمات الصحية والإسكانية، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار وزيادة تمويل الطبقة الغنية لخزينة الدولة العامة، وكذلك فهي تعمل على تحقيق أهداف علمية لتشجيع البحث العلمي، وتحسين عملية التخطيط، إضافة إلى أنها مصدر للمعلومات (البشور، 1995).

وأما على الصعيد الاقتصادي، فتحقق الموازنة العامة أهدافاً اقتصادية متعددة، كتوزيع موارد الدولة حسب أولوياتها، واستخدامها كأداة للرقابة على المال العام، وتوجيه الاقتصاد الوطني - والاستثمارات حسب السياسات العامة للدولة، لتخفيض عجز الموازنة العامة، ونسبة الدين العام، وتوازن الميزان الجاري لميزان المدفوعات، وضبط معدلات التضخم والبطالة وغيرها من الأهداف الاقتصادية الكلية (البطريق، 1993).

وتعرف موازنة السلطة الفلسطينية على أنها: " برنامج مفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة، ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها، والنفقات والمدفوعات المختلفة، أو هي " الأداة المالية الأساسية وبرنامج السلطة الوطنية التفصيلي للنفقات والإيرادات لمختلف النشاطات المقدرة لسنة، مالية معينة، لتحقيق الأهداف والسياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، وما لم يكن استثناء بحكم القانون أو اتفاقية دولية أو عقد قانوني، فإن الموازنة العامة تحتوي على الصندوق الموحد وكل الصناديق الخاصة" (مادة 19 من قانون الموازنة العامة رقم (7) لسنة 1998).

### 3.2.2 أنواع الموازنة العامة

إن التطور الذي حدث في مفهوم الموازنة العامة على مر العصور، والتطور في وظيفتها والهدف منها، فيرى البعض أن عملية إعداد الموازنة تركز على ثلاثة عناصر رئيسة، تبدأ بالتخطيط ثم الإدارة وتنتهي بالرقابة، والتي تعد و في ما بينها منظومة متكاملة لمتابعة وتقييم الأداء وأن التوازن بين هذه العناصر من الأهداف الأساسية ضروري لنجاح الموازنة في القيام بدورها المطلوب، وبناء على هذه التصنيفات الثلاثة؛ جاء تطور أساليب إعداد الموازنة واختلاف أنواعها، بحيث يركز كل نوع على أحد هذه العناصر مع عدم إهمال العنصرين الآخرين (Adam & others، 2004).

وعليه ظهرت اربعة أنواع رئيسة للموازنة العامة وهي: موازنة الرقابة وموازنة البرامج والأداء وموازنة التخطيط والبرمجة والموازنة الصفرية كما يلي: (خصاونه، 2000)

أ- الموازنة العامة: الموازنة التقليدية (موازنة البنود) على الموارد المالية المتاحة في اعتماد المصروفات، ودون التمييز في الهدف من تلك المصروفات، هذا بالإضافة إلى أنها تعتمد في تقدير مصروفات السنة القادمة على الإنفاق الفعلي لثلاث سنوات سابقة، والجزء المنتهي من السنة

التي يجري خلالها التقدير، وهذا الأسلوب في التقدير لا يمثل الاحتياجات الفعلية والأولويات التي تسعى إليها الحكومة تمثيلاً صحيحاً.

ب- موازنة الأداء والبرامج: يعد هذا الأسلوب اتجاهاً متطوراً في إعداد الموازنات، وعرف بالاتجاه الإداري، مما أدى لأن يطلق عليها موازنة الإدارة، وأول ما ظهر هذا الأسلوب في قطاع الأعمال، حيث تركز موازنة لبرامج والاداء على قيمة الأعمال والأنشطة المنجزة للتعرف على كفاءة المستويات الإدارية التنفيذية، ويعرف هذا النوع من الموازنات بأنه؛ مجموعة الأهداف التي يجب على أجهزة حكومة ووحداتها المختلفة تحقيقها خلال فترة زمنية مقبلة بعد تفصيلها، تبعا للبرامج والأنشطة الجهود اللازمة لذلك، على أن يتم تحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج أو نشاط، ووضع لمعايير التي يتم قياس الإنجاز والكفاءة على أساسها، وتعتمد موازنة الأداء والبرامج على المخرجات المراد الوصول إليها، والأهداف المطلوب تحقيقها وأثرها على المجتمع، وتساعد في فير البيانات التي تحدد طبيعة وماهية المخرجات وتكلفتها المالية مع ربطها بالمنفعة التي تسعى حكومة إلى تحقيقها وأثرها على المجتمع، وبذلك تكون قرارات توزيع الموارد مدعومة بالبيانات الأزمة.

ج- موازنة التخطيط والبرمجة: وهي من أحدث صور الموازنة العامة للدولة، وأول ما استخدمت في أمريكا عام 1968، ثم نقلت إلى فرنسا وبريطانيا وباقي الدول الأوروبية، وتجمع بين التخطيط والبرمجة، بحيث ساعد عملية التخطيط على التنبؤ بالأهداف والطرق البديلة لتقييمها، وتساعد البرمجة في اختيار بين الوسائل، لذلك تعد موازنة التخطيط والبرمجة ترجمة علمية للاختيار بين البدائل ي شكل برنامج إنفاق قابل للتنفيذ، واستخدام هذا النوع من الموازنات لربط البرامج الحكومية خطة العامة للدولة، لاسيما وأن موازنة البرمجة والتخطيط تهدف إلى الربط بين الاعتمادات و تحقيق الأهداف المخططة، كما تستخدم للمفاصلة بين البرامج البديلة والمتنافسة لتحقيق اهداف معينة، وهكذا يعطى

لوظيفة التخطيط الأولوية على كل من وظيفة الرقابة على الصرف الأبعاد الثلاثة للموازنة تجمع بين إدارة النشاط الحكومي من خلال البرامج، وبذلك فهي - تخطيط، تنفيذ، رقابة).

د- الموازنة الصفرية: يقتضي هذا النوع من الموازنات تحليل أهداف الأنشطة المنوي القيام بها وتقييمها في سنة الموازنة، وبيان أولويات تنفيذها، وتعمل الموازنة الصفرية على مبدأ مشاركة كافة الإدارات الحكومية المختلفة لتحليل أنشطتها ووصفها، وتحمل مسؤولياتها وتحديد الأولويات تحقيقاً لأداء أفضل، فالموازنة الصفرية؛ تركز على المبادرة والإبداع في رسم السياسات العامة في تحديد تكاليف كل نشاط وتقدير الإيرادات المتوقعة منه، لإتاحة فرصة الاختيار الأفضل من بين البدائل المقترحة، كما تتميز الموازنة الصفرية بانعدام الروتين وعدم تكرار أنشطة سابقة.

#### 4.2.2 القواعد والمبادئ الأساسية للموازنة العامة:

كما رأينا سابقاً وضع (قانون الموازنة العامة رقم 7 لسنة 1998) ضوابط وقواعد عامة لإعداد الموازنة، لا بد أن يتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الموازنة العامة للدولة؛ أهمها: (التايه، 2004)

أ- قاعدة وحدة الموازنة: القاعدة ضرورة أن تقدم جميع النفقات والإيرادات العامة المقدره أو المتوقعة خلال العام المقبل في وثيقة واحدة، أي أن تجمعها موازنة واحدة ولو تعددت أجزاءها أو مجلداتها، وتقدم هذه الوثيقة إلى المجلس التشريعي، بصفته السلطة المختصة باعتماد الموازنة العامة للدولة.

ب- قاعدة سنوية الموازنة: تقتضي هذه القاعدة أن تكون فترة عمل الموازنة العامة لمدة عام، وتحديد مدة الموازنة ضروري لاكتسابها صفة الدورية، حتى يتحقق الإشراف البرلماني على أعمال الحكومة، ولكي يتسنى لممثلي الشعب الاطلاع على الخطة التي سوف تنتهجها الحكومة للسنة القادمة قبل تنفيذ تلك الخطة، ولعل من أهم الأسباب والاعتبارات التي تبنى عليها قاعدة السنوية؛ ضمان الدقة في

وضع التقديرات، وفعالية التخطيط الاقتصادي، وتخفيف العبء الإداري والاقتصادي الذي تفرضه عملية إعداد الموازنة، وكذلك إيجاد تنسيق بين الموازنة العامة والحسابات العامة والخاصة الأخرى.

ج- قاعدة عمومية (شمولية) الموازنة: وتعني أن تشمل الموازنة العامة النفقات والإيرادات كافة، مهما اختلفت أنواعها وتعددت مصادرها، وتدرج في الموازنة العامة جميع الإيرادات والنفقات دون إجراء مقاصة بينهما، فلا يجوز تخصيص إيراد معين لنفقة معينة، ويجب أن تتضمن الموازنة جميع مصادر الإيرادات العامة بالاسم والمبلغ ومهما كان هذا المصدر، وبالوقت نفسه يجب أن تظهر بالاسم والمبلغ جميع أوجه الإنفاق، هذا المبدأ يظهر حقيقة المركز المالي للدولة، ويسهل المراقبة على المال العام من حيث جباية الأموال أو إنفاقها، ولا يستطيع أي كان أن يجبي مالا عاماً أو ينفق مالا عاماً دون إذن مسبق من السلطة التشريعية.

د- قاعدة عدم التخصيص (مبدأ الشيوخ): يقصد بها عدم تخصيص أية موارد مقيدة في الموازنة لأوجه محددة في الإنفاق، ولكن يتم لجميع الموارد العامة في جانب والاستخدامات العامة في الجانب الآخر للسنة المالية المحددة، وتعمل هذه القاعدة على تحقيق قاعدة شمولية الموازنة، وإذا ما تم ربط إيراد معين لينفق في اتجاه معين، فاستثناءات هذه القاعدة يمكن أن تتمثل في تخصيص رسم معين لتحسين خدمة ما.

هـ- قاعدة توازن الموازنة: انعكس الفكر الإقتصادي السائد على دور الموازنة العامة، بحيث أصبحت في ظل الفكر الكلاسيكي مجرد بيان حسابي تقديري متوازن لنفقات الدولة، وسبل تمويل هذه النفقات من خلال الإيرادات العامة للدولة دون الاهتمام بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي رفض فكرة عدم التوازن سواء بالعجز أو الفائض، لأن ذلك العجز لا يتوافق مع فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي الذي قامت عليه النظرية الكلاسيكية، فالهدف الأساسي هو توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة.

وأما في ظل الفكر المالي الحديث؛ أصبح التوازن هو التوازن الاقتصادي العام، وليس التوازن بين النفقات والإيرادات العامة للدولة، وفي ظل التطور الحادث في النظام المالي والاقتصادي في العالم الحديث، أصبح مفهوم التوازن؛ هو التوازن الاقتصادي الموضوعي، دون الاهتمام بتوازن النفقات العامة مع الإيراد العامة كما هو في الفكر التقليدي، حيث بدأ الأخذ بفكرة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقبول وجود عجز في الموازنة، والاتجاه نحو الاقتراض كأحد مصادر التمويل في الموازنة، ويأتي ذلك دفاعاً عن عدم التوازن في الموازنة، وتقليلاً من مخاطر الاقتراض والإصدار النقدي، كما و يمكن القول أن ذلك لا يعد دعوة للتخلي عن قاعدة توازن الموازنة، ولكن يتطلب العمل بهذه القاعدة وفق المفهوم الحديث لفكرة التوازن، لأن أي توازن كمي بين النفقات والإيرادات في الموازنة العامة؛ لن يؤدي إلى أي نفع يذكر ما لم يكن هناك توازن اقتصادي واجتماعي يلبي متطلبات العامة (عبد الرزاق، 2011).

ويتم إعداد الموازنة العامة في بداية السنة المالية، وفي معظم الدول تبدأ الموازنة في 1/1 من كل سنة مالية، وتعتبر الإيرادات والنفقات الواردة في الموازنة العامة تقديرية، لا فعلية، وهذا يعني احتمال حدوث زيادة أو نقص بالنسبة للإيرادات بعد تحصيلها، أما النفقات فلا يجوز تجاوز الاعتمادات المخصصة للوزارات والمؤسسات الحكومية عند الصرف (العلي، 2011).

## 5.2.2 هيكل الموازنة العامة الفلسطينية

تتكون الموازنة العامة الفلسطينية من مكونين أساسيين هما النفقات العامة، والإيرادات العامة، تنقسم الإيرادات والنفقات العامة بدورها إلى بنود فرعية، وهي كما يلي: (وزارة المالية، مشروع قانون الموازنة العامة لسنوات مختلفة).

## أولاً: النفقات العامة

تقسم النفقات العامة إلى نفقات جارية ونفقات تطويرية (رأسمالية).

1- النفقات الجارية تقسم النفقات الجارية حسب التوزيع الاقتصادي، أي حسب الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها إلى عدد من البنود، وهي: (الشوابكة، 2005)

أ- الرواتب والأجور، تشمل رواتب وأجور الموظفين والعاملين في أجهزة السلطة الفلسطينية المدنية والعسكرية.

ب- النفقات التشغيلية، تشمل على مصاريف المياه والكهرباء والهاتف والبريد والمواصلات وإيجارات المباني والمحروقات والقرطاسية والمطبوعات ومصاريف وسائل النقل والصيانة ونفقات السفر في مهمات رسمية ومصاريف أخرى.

ج- النفقات التحويلية، يمثل هذا البند في معظم الوزارات والمؤسسات العامة "حصّة الحكومة" من الضمان الاجتماعي (5،12%) والتي تدفع لصندوق التأمين والمعاشات (التقاعد) عن موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية، كما يشمل الإنفاق على البرامج الإغاثية، والرعاية الاجتماعية والمساعدات والتعويضات التي تقدمها السلطة الفلسطينية للمواطنين المتضررين من الحصار والعدوان الإسرائيلي.

د- نفقات رأسمالية عادية، وتشمل الإنفاق من أجل شراء التجهيزات والأدوات والأثاث المكتبي لأجهزة السلطة المدنية والعسكرية، والتي تمول من الموازنة الجارية.

هـ- صافي الإقراض، ويمثل بصفة رئيسية المبالغ التي يتم تحويلها من الخزينة سواء بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة لتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، أو بشكل غير مباشر من خلال المبالغ التي يتم تحويلها من الخزينة لحساب شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية من خلال الخصم من مستحقات السلطة الفلسطينية (إيرادات المقاصة) لدى إسرائيل.

## ثانياً: النفقات التطويرية

تقسم النفقات التطويرية (الرأسمالية) إلى قسمين: (نفقات تطويرية ممولة من الخزينة، ونفقات تطويرية ممولة من الدول المانحة).

تشتمل النفقات التطويرية على جميع أنواع النفقات التي تنفق على مشاريع البنية التحتية (مثل الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والمجاري والمباني الحكومية والمدارس والمرافق الصحية)، ومن هذه النفقات الرواتب والأجور وتكاليف الدراسات والأبحاث والاستشارات وتكاليف شراء المعدات والآلات والمركبات والآليات الثقيلة والأراضي والأبنية والإنشاءات والأثاث واللوازم وغيرها من النفقات التي تنفق ضمن إطار المشاريع التطويرية (الزبيدي، 2015).

### 6.2.2 الإيرادات العامة

تقسم الإيرادات العامة بحسب مصدرها إلى إيرادات محلية، وإيرادات خارجية (منح ومعونات دولية)،

أولاً: الإيرادات المحلية (بما فيها إيرادات المقاصة مع إسرائيل)

تقسم الإيرادات المحلية إلى إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية كما يلي: (لطفي، 1987)

#### 1. الإيرادات الضريبية

تتكون الإيرادات الضريبية من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة،

أ- الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل والأرباح وضريبة الأملاك التي تفرض على

الأراضي والعقارات).

ب- الضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة على الإنتاج المحلي، ضريبة القيمة المضافة

على المستوردات، المكوس على السجائر).

## 2. الإيرادات غير الضريبية:

وتشمل العديد من طرق الجباية مثل:

- أ- الرسوم مثل رسوم المحاكم، وتسجيل الأراضي.
- ب- الرخص وتشمل ترخيص المركبات، ورخص السائقين.
- ت- غرامات المحاكم، مثل غرامات المياه، ومخالفات المرور.
- ث- البريد والاتصالات وطابع بريدية.

### ثانياً: الإيرادات الخارجية (المنح والمعونات)

أما الإيرادات الخارجية في الموازنة العامة الفلسطينية فتتكون من قسمين: (الحاج، 2011)

1- المنح لدعم الموازنة الجارية، وقد اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية في بداية عهدنا على الدول المانحة لتمويل جزء من النفقات الجارية، ثم تقلصت تدريجياً مع تحسن إدارة الجباية الضريبية حتى انقطعت تماماً في موازنات السنوات 1998، 1999، 2000، ثم عادت الدول المانحة إلى تقديم هذا النوع من المساعدات في الفترة 2001/2005، وذلك نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، واحتجاز إسرائيل للمستحقات المالية الفلسطينية، والضائقة المالية الحادة التي نتجت عن الحصار والإغلاق الذي فرضته إسرائيل على الأراضي الفلسطينية في أعقاب انتفاضة الأقصى (28/9/2000).

2- المعونات التي تقدمها الدول المانحة لتمويل الموازنة التطويرية، وقد اعتمد تمويل النفقات التطويرية بشكل شبه كامل على هذه المعونات، وهناك جزء قليل من هذه المعونات كان بصورة قروض ميسرة من حيث أسعار الفائدة وفترة السداد.

وبسبب قيود بروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1994 فإن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تمتلك سياسة مالية مستقلة في مجال الضرائب غير المباشرة على وجه الخصوص، إذ جاءت السياسة الضريبية والجمركية الفلسطينية انعكاساً للسياسة الضريبية والجمركية الإسرائيلية التي صممت لخدمة مصالح الاقتصاد الإسرائيلي، مما حرم السلطة الوطنية الفلسطينية من إمكانية انتهاج سياسة ضريبية وجمركية لتشجيع الاستثمار، وحماية الإنتاج المحلي، وتوسيع قاعدته وزيادة قدرته التنافسية أمام المستوردات من السلع المماثلة أو البديلة لاسيما الإسرائيلية، كما بقيت السياسة المالية تعتمد على الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات بدلاً من الاعتماد على الإيرادات المحصلة من المصادر المحلية، مما يعني أن الغرض المالي للسياسة المالية كان هو الأقوى مقارنة بالأغراض الاقتصادية الإنمائية (دراز وآخرون، 1990).

فإن نتيجة الحصار والعدوان الإسرائيلي، زادت الضغوط على النفقات الجارية، وتعرضت المالية العامة الفلسطينية لأزمة حادة، وترتب على ذلك تخفيض حاد في النفقات التطويرية وإعطاء الأولوية للنفقات الجارية الملحة خصوصاً النفقات التحويلية، وبرامج التشغيل الطارئ للعاطلين عن العمل، وبرامج الرعاية الاجتماعية لأسر الشهداء، والأسرى والمحررين والمساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة وبالتالي ابتعدت السياسة المالية عن الأغراض التطويرية الإنمائية، وتركزت في معالجة الآثار والنتائج الآنية السلبية للحصار والعدوان الإسرائيلي، ومما أدى لإنحراف دور الموازنة العامة باتجاه كونها أداة لإدارة الأزمة أكثر من كونها أداة لحفز الاستثمار والنمو وتوجيه الاقتصاد نحو تحقيق الأهداف المطلوبة (الجعفري، 2000).

وتستخدم أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي والضرائب) في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تلجأ الحكومة في حالة التضخم إلى زيادة الضرائب أو تقليل الإنفاق الحكومي أو مزيج من الأدوات،

وذلك لتقليل مستوى الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار) حتى يتساوى مع مستوى العرض الكلي من السلع والخدمات عند مستوى التوظيف الكامل (ياسين، 2000).

وتسمى هذه السياسة بالسياسة الانكماشية أما في حالة الانكماش أو الكساد والبطالة، فتقوم الحكومة بتخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي أو مزيج من الأدوات، وذلك لزيادة حجم الطلب الكلي حتى يتساوى مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات عند مستوى التوظيف الكامل تسمى هذه السياسة بالسياسة المالية التوسعية.

والسلطة الفلسطينية سوف تؤسس على مبدأ مكان التوجه النهائي The Place of Final Destination للواردات، إضافة إلى ذلك فإن عوائد الضرائب هذه سوف تذهب إلى السلطة الوطنية الفلسطينية حتى لو تم الاستيراد من قبل مستوردين إسرائيليين طالما كان المكان النهائي مكتوباً بشكل واضح في وثائق الاستيراد، على أنه شركة مسجلة من قبل السلطة الفلسطينية وتقوم بنشاطاتها التجارية في المناطق"، أن وثائق الاستيراد التي في البروتوكول لا تتعلق إلا بالواردات الفلسطينية غير المباشرة عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية، سواء كان المستوردون فلسطينيين أو إسرائيليين (ماس، 2004).

### 3.2 المبحث الثالث:

#### 1.3.2 الضرائب الجمركية:

تلعب الضرائب دوراً كبيراً في تشجيع الاستثمار في مجال معين أو التقليل منه في مجال آخر، فإذا ما رغبت الدولة بتشجيع وزيادة الاستثمار في مجالات معينة قامت بتخفيض نسبة الضرائب على تلك المجالات أو حتى الإعفاء منها، وبالتالي توجيه عملية الإستثمار نحو ذلك القطاع وهذا ينعكس إيجابياً على تحقيق التنمية في المجالات التي تراها الدولة مناسبة، مثل قطاع الزراعة أو الصناعة وغيرها،

والعكس صحيح، وأن تفرض ضرائب للحد من الإستهلاك وتشجيع الإدخار خاصة في الدولة النامية وبالتالي توجيه تلك المدخرات إلى الاستثمار، وعن طريق الضرائب أيضاً يمكن للدولة أن تختار سياسة ضريبية حكيمة تشجع الإدخار والاستثمار في المجالات التي تخدم الإقتصاد (أبو ميالة، 2006).

ويعتبر آدم سميث من بين المفكرين الإقتصاديين الكلاسيكيين الذي إشتهر بكتابه ثروة الأمم، حيث حدد من خلاله القواعد الأساسية للضريبة، رغم أن الضريبة كان الغرض منها هو الإنفاق لتحقيق منافع عامة، إلا أن لها أهدافاً أخرى اجتماعية، واقتصادية، وسياسية كما يلي: (جمام، 2010).

1- الأهداف الاجتماعية: وذلك من خلال تحقيق التكافل الإجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء، كما تعمل على تسجيل الأنشطة الإجتماعية من خلال تقديم إعفاءات ضريبية على الهيئات التي تقدم خدمات اجتماعية.

2- الأهداف الاقتصادية: ومن الأهداف الاقتصادية التي تستطيع الضريبة تحقيقها تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمار، وتشجيع الاستثمار في منتجات معينة، كما يمكنها من تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تخفيض الضرائب في فترات الكساد، ورفعها في فترات الرواج.

3- الأهداف السياسية: كما في فرض الضرائب الجمركية التي تمكن من تنظيم العلاقات بين الدول وذلك من خلال تخفيضها بين بعض الدول وزيادتها بين البعض الآخر.

لتحقيق اهداف الضريبة يجب التركيز على أهمية وظائف الضريبة في فلسطين كما يلي: (مهنا، 2013)

- أ- تمويل النفقات العامة للدولة كالرواتب ومصاريف التشغيل والتطوير المختلفة.
- ب- تحقيق الهدف الإجتماعي للضريبة، فهي أداة مهمة للتأثير على النشاط الاجتماعي، تتمثل في إعادة توزيع الدخل والثروة، وتضييق الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

ت- المساعدة على تنفيذ السياسات المالية للدولة، كالتدخل في حالات الكساد والتضخم من خلال الضرائب.

وقد انتقد كينز فكرة اليد الخفية التي تستخدم لإحداث التوازن التلقائي، وهذا لحياضية الدولة والنظرة غير التدخلية في النشاط الاقتصادي ويرى فيما يتعلق بالضريبة، أنه بإمكان الدولة أن تقلص من الميل الحدي للاستهلاك لبعض فئات المجتمع وذلك بفرض الضرائب على مداخيلهم وعليه تستطيع الدولة أن تؤثر على مستوى الطلب على الإستهلاك وذلك بإعادة توزيع الدخل من خلال السياسة الضريبية (دقة، 2003).

وكما تستطيع الدولة فرض ضرائب تصاعدية على الدخل المرتفعة وفي نفس الوقت تقوم بإعفاء الدخل المنخفضة من الضريبة وبهذا الشكل يمكن أن يتزايد مستوى الاستهلاك وبالتالي الطلب الفعلي، كما يمكن عن طريق السياسة الضريبية لتشجيع المؤسسات على الإستثمار، وذلك بتقديم لها إمتيازات جبائية بإعفاؤها من الضريبة على السلع المشتراة أو على السلع المباعة (عطية، 1981).

أن الضريبة في فلسطين تحقق الهدف الإقتصادي من خلال: (علي، 2019)

أ- منح حوافز إستثمارية.

ب- التأثير على أنماط الاستهلاك والإنتاج والإدخار.

ت- حماية المنتج الوطني عن طريق رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة.

وتعد الضرائب في فلسطين من الصق القضايا بحياة الإنسان سواء من حيث أدائه لها أو من انتقاعه بمواردها في إطار الخدمات العامة المقدمة من قبل الحكومة ونظرا لأهمية الضرائب في فلسطين فهي أحد المصادر الرئيسية لإيرادات الدولة التي تستخدمها في الإنفاق على الخدمات لتحقيق الرفاهية وتقديم المجتمع (بن سنوسي، ومسعودة، 2015).

وعلى الرغم من أن النظام الضريبي في فلسطين ما هو إلا ترجمة عملية للسياسة الضريبية، حيث أن النظام الضريبي يصلح لتحقيق أهداف سياسة ضريبية معينة في المجتمع الفلسطيني، ولكي يتم تصميم نظام ضريبي فلسطيني أمثل لا بد من أن يولد من المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن ينمو ويتطور مواكباً ما يلحق هذه المحددات من تغيير وتطور، ومن هنا نجد تبايناً في النظم الضريبية في فلسطين في لحظة معينة، وتبايناً في النظم الضريبية في الدول المجاورة على مدار الزمن (شبيطة، 2006).

وبالرجوع إلى قانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011 لوحظ وجود حاجة ماسة وضرورية إلى إعادة النظر في حزمة القوانين والتشريعات الضريبية السائدة في فلسطين؛ بهدف صياغتها من جديد أو تعديلها بما يتوافق مع خصوصية المكلف الفلسطيني خاصة وأن قانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011 يشوبه الكثير من العيوب (نشوان، 2017).

### 2.3.2 الجمارك في فلسطين:

تعتبر ضريبة الجمارك من الضرائب غير المباشرة والتي تشكل أحد أهم مصادر الإيرادات الضريبية في العديد من دول العالم ومنها فلسطين وتصنف من مصادر الإيرادات المهمة، حيث يتم فرض الرسوم الجمركية حسب قانون الجمارك والمكوس رقم 1 لسنة 1962، والذي يتعرض في المادة رقم 3 منه للبضائع الخاضعة للرسوم وتنص على ما يلي «تخضع جميع البضائع الواردة إلى رسوم الجمركية وتستوفى هذه الرسوم بموجب التعريفات عدا ما استثني منها بموجب أحكام هذا القانون أو أي قانون آخر أو بموجب أحكام أي اتفاق». (رحال، 2018)

والمادة (4) منه تنص على تعيين وتبديل وتعديل التعريفات الجمركية للبضائع الواردة إلى الدولة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية ووزير الاقتصاد، وينشر في الجريدة الرسمية، ويجوز

أن تتضمن التعريفه فئتين من الرسوم للنوع الواحد من البضاعة، وذلك العربية باعتبار منشأتها أو مكان شحنها، على ألا يتعارض ذلك مع قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية (قانون ضريبة في فلسطين، 2012).

المادة (5): تستوفى الرسوم الجمركية حسب التعريفه المعمول بها في اليوم الذي تتم فيه معاملة البيان وتعتبر معاملة البيان تامة عندما يصدق موظف الجمارك المسؤول ويحيله لتسليم البضاعة (قانون ضريبة في فلسطين، 2012).

المادة (9): يستوفى رسم قدره 1% من قيمة البضائع المصدرة بإستثناء ما يعفى حسب هذه المادة للبنود من (أ- ل) كما ذكرت في القانون (قانون ضريبة في فلسطين، 2012).

المادة (12): تستوفى الرسوم عن البضائع المارة بطريقة الترانزيت، والبضائع التي تخرج من المنطقة الحرة عندما يسمح الوزير بالتخليص عليها للاستهلاك المحلي وفق المادة ما على الخامسة. (قانون ضريبة في فلسطين، 2012)

المادة (14- أ): إذا بيعت البضائع المستوردة والمعفاة من الرسوم أو جرى تصريفها ذمة بصورة أخرى، بعد فتستوفى عنها الرسوم التي كان يجب استيفاؤها لو استوردت هذه البضائع من قبل صاحبها الجديد بالتاريخ الذي تم فيه البيع أو التصرف. (قانون ضريبة في فلسطين، 2012)

المادة (16): كل بضاعة تدخل تسلّم لمصلحة الجمارك وتدخل في مستودعاتها أن يقدم الناقل كشفاً (مانفستو) يبين فيه مفرداتها وأوزانها ومحتوياتها حسب النماذج أن المعدة لذلك، وتبقى البضائع في حيازة الجمارك إلى أن يتم التخليص عليها. (قانون ضريبة في فلسطين، 2012)

فقد تم التعرض لبعض مواد قانون الجمارك الأردني والذي لا يزال هو المعتمد والمطبق في فلسطين، مع العلم أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تشرف ولا تسيطر على أي منافذ برية ولا بحرية ولا جوية،

وإن السيطرة لإسرائيل، وحسب اتفاق باريس الاقتصادي فإن السلطة الفلسطينية غير مخولة بالتواجد على نقاط العبور الدولية التي يكون كامل عمل الجمارك بها، وتم الاتفاق على أن تقوم الجمارك الإسرائيلية بدور الجمارك الفلسطينية من رقابة واستيفاء رسوم مقابل 3% من الرسوم المجبأة لصالح السلطة الفلسطينية تأخذها إسرائيل، وهذا بدوره الجمارك الفلسطينية، فأصبح دور الجمارك الفلسطينية منوطاً بالتدقيق اللاحق عند المستوردين أضعف عمل الفلسطينيين بعد أن تتم عملية الإستيراد كاملة وإجراءات التخليص. (شاهين، 2012)

فهناك فهم خاطئ (أي خلط بين الرسوم الجمركية والمكوس) حيث يفرض على سبيل المثال ضريبة شراء على السيارات نسبتها 50%، أما الرسوم الجمركية على السيارات فنسبتها 7% فقط.

ضريبة الشراء: ضريبة غير مباشرة يدفعها المنتج الذي يقوم بإنتاج هذه السلعة مرة واحدة، ويقع عبئها على المستهلك الأخير لهذه السلعة، فهي بذلك جزء من التعريفية الجمركية، وتختلف عن غيرها وعن الرسوم والضرائب الأخرى الموجودة في التعريفية الجمركية في أنها تفرض على المنتجات المحلية والمستوردة في نفس الوقت، في حين أن الرسوم والضرائب الأخرى الموجودة في التعريفية الجمركية تفرض على السلع المستوردة فقط، وتفرض ضريبة الشراء بنسب عالية على السلع المستوردة، والهدف من ذلك حماية المنتجات المحلية، وهي بذلك تختلف عن ضريبة القيمة المضافة لأن نسبتها متفاوتة من سلعة لأخرى، وهي تفرض مرة واحدة عند البيع الذي يقوم به تاجر الجملة أو المنتج عن بيع منتجاته. (مرداوي، 2016)

### 3.3.2 الضرائب الجمركية:

تعد الضرائب الجمركية من أقدم الوسائل التي لجأت إليها الدول لتحقيق سيطرتها على تجارتها الخارجية، وتلعب القيود الجمركية دوراً مهماً في تنظيم التجارة الخارجية، والتي تعد من المحددات

الأساسية للتنمية في الدول النامية، وبعضها يمكن عمل هذا التنظيم من خلال استخدام القيود الجمركية لكل من الصادرات والواردات (الشوابكة، 2005).

### 4.3.2 الرسوم الجمركية (الجمارك):

#### 1- طبيعة الرسوم الجمركية:

ارتبط النظام الجمركي في الدول المختلفة بالتجارة الخارجية، حيث اتسع النظام الجمركي باتساع التجارة الخارجية، وتعتبر الضرائب الجمركية من الضرائب ذات الطابع الخاص للدولة من حيث غايات وأهداف فرضها، وطرق تحصيلها، وهي من أهم ضرائب الاستهلاك وتفرض على السلعة عند استيرادها وتصديرها. (علاونة، 2014)

وتعتبر الضريبة الجمركية أحد المكونات الرئيسة للهيكل الضريبي وتستمد طبيعتها من عنصرين: (موسى، 2015)

العنصر الأول: أنها ضريبة غير مباشرة، فهي تفرض على بعض السلع التي تدخل أراضي الدولة ويقوم مستورد هذه السلع بسداد الضريبة إلى خزانة الدولة، ويقوم بتحميلها على ثمن البضاعة مما يؤدي في النهاية إلى نقل عبء الضريبة إلى المستهلك الأخير، وذلك بخلاف الضرائب المباشرة التي لا يمكن نقل عبئها للغير.

العنصر الثاني: أنها ضريبة عينية فهي تفرض على السلع ولا تعنى بشخص الممول أو ظروفه، والضريبة الجمركية لها نفس خصائص وسمات الضرائب الأخرى بصفة عامة، حيث إنها مورد من موارد الدولة التي تستخدم لتحقيق نفع عام أو حماية الصناعات الوطنية، تخضع جميع البضائع الواردة (المستوردة) من خارج الدولة للرسوم الجمركية، أي لا تفرض على الخدمات، وتستوفى هذه

الرسوم بموجب التعريفات الجمركية عدا ما استثني منها بموجب أحكام قانون الجمارك أو أي قانون آخر أو أحكام أي اتفاق.

### 5.3.2 أهداف الضريبة الجمركية:

هناك عدة أهداف تسعى الدول لتحقيقها من فرضها للضريبة الجمركية، يمكن حصرها فيما يلي:  
(عازم، 2018)

أ- أهداف مالية: وتتمثل في الحصيلة المطلوب تحقيقها من فرض هذه الضريبة، وهي تحقق حصيلة كبيرة بعكس الضرائب المباشرة.

ب- أهداف اقتصادية: وتتمثل بشكل رئيسي في حماية المنتجات الوطنية سواء الصناعية أو الزراعية، والعمل على تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات، مما يهدف إلى تحقيق فائض من العملات الأجنبية اللازمة لمتطلبات خطط التنمية. كما يتم فرض الضرائب الجمركية بهدف التأثير على حجم استهلاك سلعة معينة، إذ من الممكن أن تفرض بنسبة عالية. على السلع الكمالية، وعلى العكس من ذلك، فهي تفرض بنسبة منخفضة على السلع الأساسية الضرورية.

ت- أهداف اجتماعية: وتتمثل في الحد من استهلاك السلع المضرة بالصحة كالدخان، أو التي تؤدي إلى ضرر اجتماعي كالكحول، وذلك من خلال فرض ضريبة جمركية مرتفعة جداً عليها، مما يجعل سعر السوق يفوق متوسط المتوسط. المواطن، فيبتعد عنهم.

### 6.3.2 خصائص الضريبة الجمركية:

تمتاز الضابطة الجمركية بعدة خصائص أهمها: (صلاح وتوفيق، 2003)

1- ارتباطها بمجال التجارة الخارجية: تعتبر الضريبة الجمركية من أهم القيود المستخدمة لتقييد التجارة في ظل السياسات الحمائية، وأيضاً من أهم الأدوات المستخدمة لتسهيل حركة السلع والخدمات في ظل سياسة الحرية التجارية.

2- الضريبة الجمركية تعكس طبيعة النظام الضريبي: يعتمد النظام الضريبي في الدول النامية على الضرائب غير المباشرة مما يعكس طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول التي اعتمدت على الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد نتيجة تدني مستوى الدخل الفردية، وسوء توزيع الدخل القومي، وعدم كفاءة الجهاز الفني والإداري القائم على ربط وتحصيل الضرائب المباشرة على الدخل والثروة.

3- مرونة الضريبة الجمركية واستمرارية إيراداتها: المرونة الضريبية هي العلاقة المباشرة بين الإيرادات الضريبية والتغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي، فتزداد الإيرادات بزيادة الناتج القومي، وتنخفض مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي. أي انخفاض معدلات الزيادة فيها، على عكس الضريبة الثابتة التي لا تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي. وترتبط مرونة الضريبة الجمركية بكونها ضريبة عينية تفرض على السلع الاستهلاكية. تعتبر البضائع المستوردة بعد دخولها السوق المحلية سلعا استهلاكية.

4- تتميز الضريبة الجمركية باستمرارية ووفرة إيراداتها بسبب سهولة سدادها من قبل الممول الفعلي (المستهلك النهائي)، حيث لا يظهر سعرها بشكل مستقل عن سعر السلعة، بل يضاف إلى سعر السلعة. ثمنها ويدفعها المستهلك النهائي عند الشراء مما يؤدي إلى ضعف شعور الأفراد بعبأها.

## 7.3.2 الوثائق والمستندات الجمركية في فلسطين:

هناك مجموعة من الوثائق والمستندات الجمركية الرسمية المستخدمة في فلسطين وهي:

(قاسم،2003)

1- بيان الحمولة «المنافسة»

2- البيان الجمركي: يقوم المخلص أو وكيل التاجر بتعبئة خانات البيان الجمركي، ويرفق مع المستندات الأخرى المؤيدة لعملية الاستيراد أو التصدير، ويقدم للجمارك التي تقوم بعملية التدقيق والتأكد من صحة القيمة الجمركية والتعريفات الجمركية والضرائب الجمركية المستحقة على السلعة.

3- إذن التسليم: هو المستند الذي يفيد ملكية البضاعة ومن له حق الاستلام من الدائرة الجمركية، ويصدر عن الشركة الناقلة إلى المرسل إليه طبقاً لتعليمات الشاحن في محطة التصدير من الخارج.

4- بوليصة الشحن: مستند يصدر عن الشركة الناقلة مقابل أجرة النقل حيث يوضح به تكاليف الشحن، وإن كانت هذه التكاليف قد دفعت في بلد التصدير، أو أن الأجرة ستدفع في البلد المستورد، وتعتبر بوليصة الشحن من المستندات الجمركية الهامة لأنها تدخل في حساب القيمة للأغراض الجمركية، ويجوز أن ترد الإرسالية على عدة شحنات يصدر عنها بوليصة الذي يتم على أساسه تقدير الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى بناءً على المستند.

5- الفاتورة: وهي المستند الذي يتم على أساسه تقدير الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى بناءً على القيمة المصرح عنها وقد تكون هذه القيمة شاملة للمصروفات والتأمين وأجور الشحن «CIF» أو غير ذلك القيمة «FOB» أي قيمة البضاعة على ظهر الباخرة.

5- شهادة المنشأ: وهي المستند الذي يصدر عن بلد المنتج او المصدر للبضاعة، وتصدر عادة عن الغرف التجارية في ذلك البلد، يوضح بها اسم المصنع أو الشركة المنتجة واسم الصنف وكميته أو وزنه، وكذلك الجهة المصدرة لها للبضاعة.

6- قائمة التعبئة «الفاتورة التفصيلية»: وهي عبارة عن فاتورة تفصيلية يوضح بها الأنواع المختلفة من البضاعة بشكل تفصيلي عما ورد في الفاتورة الأصلية، وهي ليست إلزامية والغرض الأساسي منها هو تسهيل الوصول السريع للبضاعة من حيث العدد والوزن والكمية.

7- مستندات أخرى ترفق مع البيان الجمركي لإتمام الإجراءات الجمركية مثل: رخصة الاستيراد وشهادة مواصفات ومقاييس وشهادات من البيطرة والصحة وشهادات أخرى تبعاً لنوع البضاعة.

8- تصدر شهادة "UR1، UR2" للبضائع المعفاة والمصدرة للسوق الأوروبية المشتركة وهي تصدر وتصدق من دائرة الجمارك والمكوس وذلك حسب الكميات والانواع المسموع بها كما في الاتفاقية.

ويتم طلب شهادة المنشأ لتطبيق نظام المقاطعة أي منع البضاعة الواردة من الدول التابعة للمقاطعة من دخول البلاد للتمييز في فرض الرسوم والضرائب الأخرى بين البلدان حسب الاتفاقيات الموقعة حيث تمنح بعض الدول تعريفة تفضيلية لدول أخرى كما لفرض مبدأ المعاملة بالمثل.

### 8.3.2 كيفية حساب الضرائب الجمركية:

ويتم احتساب ضريبة الجمارك كما يلي: (حافظ، 1997)

يتم احتساب الرسوم الجمركية على سعر استيراد البضاعة (سعر الفاتورة في الخارج بالإضافة إلى تكاليف الشحن والتأمين وأية مصاريف أخرى في ميناء التفريغ)، ومن ثم يتم احتساب ضريبة الشراء

والتي يتم احتسابها على سعر الاستيراد + الجمركية، ومن ثم يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة والتي يتم احتسابها على إجمالي سعر الاستيراد. + الجمارك + ضريبة الشراء. (الجمال، 2003)

### 9.3.2 أشكال فرض ضريبة الجمارك وتطبيقاتها

تفرض الضريبة الجمركية على الحدود اثناء مرور السلع لحدود دولة ما سواء دخولا وتسمى ضريبة الواردات أو خروجاً وتسمى ضريبة الصادرات. (رحال، 2018)

أما أشكال فرضها فهي: (رحال، 2018)

أما نسبة مئوية أو مبلغ مقطوع أو (الاثنين معا) نسبة + مبلغ مقطوع

## 4.2 المبحث الرابع:

### 1.4.2 بروتوكول باريس الاقتصادي 1994:

عقب توقيع اتفاق إعلان المبادئ (اتفاقيات أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في 13 سبتمبر/أيلول 1993، جرت مفاوضات بين الطرفين، انتهت بالتوقيع على "بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين الطرفين". منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني " وحكومة إسرائيل، في باريس في 29 إبريل 1994، وتم الاتفاق على أن يسري هذا الاتفاق مبدئياً لمدة خمس سنوات، أي للفترة الانتقالية (1994 - 1994). (1999). وألحق بروتوكول باريس الاقتصادي باتفاقية أوسلو السياسية "ب" الموقعة في واشنطن في 28 أيلول/سبتمبر 1995. (الجعفري، 2002)

## 2.4.2 مكونات بروتوكول (اتفاق) باريس الاقتصادية:

يتكون من ديباجة وإحدى عشرة مادة، وقد حيز التنفيذ حال التوقيع عليه، وفي ديباجة البروتوكول تم التأكيد على مبادئ الاحترام المتبادل للمصالح الاقتصادية لكل طرف، والمعاملة بالمثل، والمساواة والإنصاف، والملفت للانتباه أن الديباجة اعتبرت البروتوكول أرضية للعمل، لتقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني، ولممارسة حقه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطته الخاصة للتنمية وأولوياته (قديح، 2011).

تناولت المادة الأولى للبروتوكول الاقتصادي، الإطار ومدى البروتوكول، وجاءت المواد الأخرى عناوين كما يلي: (مادة 2): اللجنة الاقتصادية المشتركة، (مادة 3) ضرائب الاستيراد وسياسات الاستيراد، و(مادة 4): المسائل المالية والنقدية، (مادة 5): الضرائب المباشرة (مادة 6): الضرائب غير المباشرة على الإنتاج المحلي، (مادة 7) العمل، (مادة 8): الزراعة، (مادة 9: الصناعة، (مادة 10: السياحة، (مادة 11) قضايا التأمين (عبد الكريم، 2017). سيتم التطرق فقط إلى الجانب الضريبي من الاتفاقية كما يلي:

## 3.4.2 شكل النظام التجاري في بروتوكول باريس الاقتصادي:

وتبين مراجعة بروتوكول باريس الاقتصادي أن النظام التجاري المقترح بين فلسطين وإسرائيل لا يمكن تصنيفه بشكل مباشر، أو بشكل محض ضمن أحد الأشكال التقليدية المعروفة للتكامل التجاري. النظام المقترح ليس منطقة تجارة حرة، وذلك لعدم وجود حدود جمركية بين فلسطين وإسرائيل، ووجود تعرفه خارجية مشتركة، وهي بالطبع التعريف الإسرائيلية على معظم السلع والسلع، لكن النظام التجاري المقترح ليس اتحاداً جمركياً خالصاً، لأن هناك إمكانية، أو حق، للسلطة الفلسطينية أن تفرض تعريفه جمركية مستقلة أو مختلفة عن تلك السائدة في إسرائيل، فيما يخص السلع والبضائع المحددة في

القوائم A1 وA2، وهنا أن فرض الكوتا على الكميات التي يمكن استيرادها من سلع A1 وA2 والمحددة في ضوء متطلبات السوق الفلسطينية كان الأداة الأساسية التي تم استخدامها من قبل إسرائيل للحد من إمكانية تسربها إلى السوق الإسرائيلية، ونظراً لمحدودية البضائع في القوائم A1 وA2 وB المسموح للسلطة الفلسطينية استيرادها مباشرة، ومحدودية الكميات التي يمكن استيرادها من سلع A1 وA2، فإن المكاسب المحتملة للاقتصاد الفلسطيني من قوائم A1 وA2 وB محدودة للغاية، ولهذا فإن النظام التجاري المقترح في البروتوكول الاقتصادي هو اتحاد جمركي في جوهره (عطيانى والنقيب، 2003).

#### 4.4.2 القضايا الضريبية لبروتوكول باريس الاقتصادي

حسب بنود بروتوكول باريس تتمتع السلطة الوطنية الفلسطينية بحرية تحديد وتغيير نسب الجمارك وضريبة الشراء والضرائب والرسوم الأخرى فقط على السلع الواردة في القوائم (A1) و(A2) و(B) وعلى السيارات المستوردة التي يتم تسجيلها لدى السلطة الفلسطينية، وفي حين يعطي بروتوكول باريس الحق للجانب الفلسطيني في أن يحدد وينظم بشكل مستقل سياساته الضريبية الخاصة بأمور الضرائب المباشرة، ومن بينها ضريبة الدخل على الأفراد والشركات، والضريبة العقارية، والضرائب والرسوم البلدية، ويقيدها في تحديد معدلات الضرائب غير المباشرة، ويشترط أن يكون هذا المعدل على المنتجات المحلية مماثلاً للمعدل على السلع المستوردة، وأن تكون ضريبة القيمة المضافة لا تقل عن 2% من نسبة قيمة الضريبة. وأضاف الإسرائيلي، أي أن حرية السلطة الفلسطينية في اختيار السياسة الضريبية المناسبة مقيدة بما نصت عليه هذه البنود في بروتوكول باريس، ومما يزيد الأمر صعوبة أن جزءاً كبيراً من هذه الضرائب يتم تحصيلها من قبل الجانب الإسرائيلي نيابة عن السلطة الفلسطينية، ويتم تحويلها عبر ترتيبات المقاصة، مما يجعلها توفر مجالاً كبيراً للتسرب الضريبي،

الأمر الذي يكلف وتحصل السلطة الفلسطينية على أكثر من 250 مليون دولار سنوياً، بحسب بعض التقديرات (عثمان، 2007).

وهذا يعني أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع أن تحدد سياساتها الضريبية بشكل يتناسب مع ظروفها واحتياجاتها وأهدافها التنموية لأن كثيراً من الضرائب غير المباشرة ليست تحت سيطرتها وليست تحت تصرفها، مع العلم أن حجم هذه الضرائب تمثل معظم الإيرادات الكلية للسلطة الفلسطينية، بينما لا تزيد مساهمات الضرائب المباشرة عن 7% من إجمالي صافي الإيرادات. (مهايني، 2015)

#### 6.4.2 المعايير العامة:

تعرف هذه المعايير، بالمعايير العامة، وتشمل المبادئ الأساسية لاتفاقيات التعاون التجاري المتعارف عليها: (الاونكتاد، 2016)

1. النفاذ إلى الأسواق: ويعتبر الهدف الأساسي للأطراف الموقعة على اتفاقيات التعاون التجاري، حيث يطمح كل منهم إلى توسيع حجم السوق التي تصل إليها سلعه وخدماته من خلال اكتساب ضمانات بدخول أسواق الشركاء.

2. الدولة الأولى بالرعاية: تشمل اتفاقيات التعاون التجاري في العادة مادة تنص على أن الأطراف يمنحون بعضهم معاملة الدولة الأولى بالرعاية. وهو تعبير يعني أن كل طرف يعامل الأطراف الأخرى بأفضل ما يعامل به أي شريك آخر في أي اتفاقية أخرى. أي أن المعاملة الجمركية والتجارية للأطراف المتفقة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية هي الأفضل بين الشركاء خاصة. فإذا قامت الدولة بتخفيض الجمارك أو منح أي امتيازات أخرى لمنتجات دولة أخرى، فعليها أن تمنح ذلك تلقائياً للدول التي وقعت معها على اتفاق الدولة الأولى بالرعاية. وفي العادة تستثنى من ذلك، اعتماداً على قواعد

الجات "GATT"، ومنظمة التجارة العالمية، الامتيازات الممنوحة للشركاء في ترتيبات تجارية إقليمية كالاتحاد الجمركي، ومنظمة التجارة الحرة.

3. مبدأ المعاملة الوطنية: تشمل بعض اتفاقيات التعاون التجاري مواد تنص على التزام كل طرف التعامل مع السلع القادمة من الأطراف المتعاقدة معاملة مماثلة لتلك الممنوحة للسلع الوطنية، وذلك بهدف ضمان التنافس الحر بين هذه السلع. فإذا كان "مبدأ الدولة الأولى بالرعاية" يضمن إمكانية تنافس السلع المستوردة من الشركاء مع السلع المستوردة من أطراف ثالثة (أي الدول خارج الاتفاق) فإن "مبدأ المعاملة الوطنية" يضمن إمكانية تنافسها مع السلع المنتجة محلياً (الوطنية).

#### 7.4.2 عرض بروتوكول باريس الاقتصادي على المعايير العامة:

سيتم تطبيق بروتوكول باريس على المعايير العامة كما يلي: (النقيب وآخرون، 2003)

1- النفاذ إلى الأسواق: المقصود هنا قدرة السلع الفلسطينية على النفاذ إلى الأسواق الإسرائيلية، والأسواق العالمية غير إسرائيل، والأسواق العربية عبر الأردن ومصر.

وعند استعراض بنود البروتوكول الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي، نجد ما يلي:

إن حرية تدفق السلع الفلسطينية إلى إسرائيل التي نص الاتفاق عليها في مواقع كثيرة جاءت مشروطة في معظم الأحيان بشروط صحية، وبيئية وأخرى تتعلق بالموصفات. وظهر أثناء التطبيق أن إسرائيل استخدمت هذه الشروط إضافة إلى الذرائع الأمنية كعوائق غير جمركية (Non-Tariff Barriers (NTB) لمنع حركة السلع الفلسطينية ليس فقط مع اقتصادها، بل مع

العالم أيضاً.

## 8.4.2 مشكلات تطبيق لبروتوكول باريس:

بالرغم من نقاط الضعف في اتفاق باريس بالنسبة للسلطة الفلسطينية، إلا أن الجانب الإسرائيلي يخرق نصوص الاتفاق بين الفترة والأخرى، ويمكن حصر ذلك في النقاط التالية (النقيب وعطياني، 2003):

1- يحدد الاتفاق العلاقة الاقتصادية بين الجانبين على أنها علاقة تتميز بحرية انتقال الأشخاص، والبضائع، والأموال، وهذا لم يتحقق.

2- يضع البروتوكول مسؤولية حل النزاعات الناشئة عن التطبيق وتعديل بنود الاتفاقية مع ما يستجد من ظروف، على كاهل اللجنة الاقتصادية المشتركة (JEC)، ولكن عمل هذه اللجنة ابتدأ بشكل بطيء ومرتجل، واستمر كذلك طوال الوقت، فالطرفان لم يتفقا على مؤسسي عمل لهذه اللجنة، فبعض اجتماعاتها تم بشكل عشوائي، ومقطع، وخاضع للظروف السياسية، كما كانت قراراتها وقرارات اللجان المنبثقة عنها غير ملزمة في كثير من الأحيان، وفي أحيان كثيرة استهلكت اجتماعات اللجنة في بحث قضايا فرعية وثانوية، ولقد نتج عن عدم اجتماع اللجنة شهراً طويلاً أحياناً أن فقدت اللجنة قدرتها على أن تكون الجهاز الذي يحل المشاكل الناجمة عن تطبيق البروتوكول أو العمل على تعديله.

3- لقد حدث اضطراب وفوضى في تطبيق الاتفاقية، لأن اتفاقية أوسلو 2 شكلت لجنة أخرى أخرجت مع لجانها الفرعية تعمل في كثير من المجالات الاقتصادية بشكل متواز، وأحياناً متضارب مع عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة، لقد كان الهدف الأصلي من هذه اللجنة التي سميت اللجنة المدنية المشتركة للتنسيق والتعاون (CAC) هو نقل الصلاحيات من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث كان من المفترض وفقاً لاتفاقية أوسلو حل الإدارة المدنية ونقل صلاحياتها للسلطة الفلسطينية.

4- لقد تبين عند التطبيق العملي، أن بعض نصوص البروتوكول لم تكن ذات أهمية عملية لأن الممارسات الإسرائيلية أفرغتها من أي مضمون حقيقي، فعلى سبيل المثال، أن النصوص التي كرست حرية التجارة بين الطرفين بدون جمارك، لم تعمل على زيادة الصادرات الفلسطينية لإسرائيل، لأن الأخيرة استعملت أساليب العوائق غير الجمركية (NTB) لمنع الصادرات الفلسطينية، فمن الواضح أن إسرائيل قبل الاتفاقية لم تكن تستعمل العوائق غير الجمركية كالاختبارات الأمنية، والمواصفات والمقاييس الفنية والصحيحة بالشكل الذي أصبحت تستعمله بعد توقيع الاتفاقية، وكذلك فإن النص الذي يلزم إسرائيل بإعادة الضرائب الجمركية التي تأخذها عن الاستيراد الفلسطيني لم تكن ذات أهمية عندما أصرت إسرائيل على أن ذلك لا يشمل الاستيراد الفلسطيني الذي يدخل إسرائيل ضمن الواردات الإسرائيلية.

4- إن ما ساعد الجانب الإسرائيلي على القيام بكثير من الانتهاكات لنصوص الاتفاقية، هو ضعف الجانب الفلسطيني النابع أساساً من عدم قدرته على إيجاد إطار مرجعي واحد ينفذ سياسة واحدة ومنسقة تراقب تطبيق الاتفاقية وتحدد سياسة التعامل مع خروق الاتفاقية.

## 5.2 الدراسات السابقة:

قامت الدراسة على عدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية السابقة، من أحدثها إلى أقدمها، والتي تتعلق بموضوع الدراسة الحالية، للتعرف على أهم المواضيع التي تناولها، والتعرف على الأساليب والإجراءات التي اعتمدها، النتائج التي توصل إليها، والتعليق على هذه الدراسات وتوضيح مدى الاستفادة منها.

## 1.5.2 الدراسات العربية:

### 1-دراسة (ابو عودة، 2020) بعنوان " دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب

المالي في فلسطين (2012- 2017)".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين، كما سعت الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر كل من (الإجراءات الاحترازية، والإجراءات الرقابية، والإجراءات الجزائية) التي يقوم بها جهاز الضابطه الجمركية في مكافحة التهرب الضريبي والتسرب المالي. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث ببناء استبانة تتكون من محورين رئيسيين: المحور الأول: يتعلق بدور جهاز الرقابة الجمركية في منع التسرب، ويتعلق هذا المحور بالمتغير المستقل، والثاني: يتعلق بمكافحة التسرب المالي وهو المتغير التابع. وتم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة البالغة (158) موظفاً وموظفة من قوة شرطة الجمارك. وقد تم اختياره بالطريقة العشوائية التطبيقية. وبعد تجميعها تم ترميزها وإدخالها على الحاسب الآلي ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وتم قياس صدقها وثباتها.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك دوراً رئيسياً لجهاز الرقابة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين. وأشار موظفو جهاز الرقابة الجمركية في فلسطين إلى أن درجة التسرب المالي كانت قليلة بحسب وجهة نظرهم. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية متوسطة بين دور الجهاز الرقابي والرسوم الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين. كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات الاحترازية والتسرب المالي في فلسطين، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات العقابية والتسرب المالي في فلسطين.

### 2-دراسة (حيدر، 2019)، بعنوان: "التهرب من ضريبة الدخل والعوامل المسببة له وآليات

مكافحته":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب التهرب من ضريبة الدخل، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي. ومثل متغير الدراسة الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي، وتألّف مجتمع الدراسة من جميع المكلفين الذين خضعت أنشطتهم لضريبة الدخل في العراق والذين تم

أخذ عينة عشوائية منهم لتحقيق أهداف الدراسة. واستخدم الباحث الدراسات السابقة بالإضافة إلى الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي هو ارتفاع أسعار الضرائب، والتعدد المفرط للضرائب، وسياسة الدولة، والعامل الأمني.

### 3-دراسة (مدللة،2019) ، بعنوان" محددات الإيرادات العامة الفلسطينية وتحليها"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على هيكل الإيرادات العامة الفلسطينية، ودراسة تطور هذه الإيرادات. كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المحددات الداخلية والخارجية التي أدت إلى إعاقة تنمية الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، كما تم الاعتماد على مصادر البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك تسرباً مالياً قدر بـ 313 مليون دولار في العام 2014 بسبب طبيعة العلاقات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي. كما خلصت إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لضعف الإيرادات الفلسطينية هو عدم الرقابة على المعابر بسبب حدوث تهرب جمركي بشكل كبير. وأوصت الدراسة بضرورة تقليل التبعية الاقتصادية لدول الاحتلال الإسرائيلي.

### 4-دراسة عازم، (2018)، بعنوان: "مدى فاعلية جهاز الضابطة الجمركية في الحد من

التهرب الضريبي في الضفة الغربية فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى فاعلية نظام الرقابة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية باستخدام مقياس جودة الخدمة، وذلك بالاعتماد على عدة معايير أساسية مهمة وهي عناصر وملموسة والموثوقية والاستجابة والثقة والتعاطف واحترام دافعي الضرائب. تناولت الدراسة بعض العموميات حول مفهوم التهرب الضريبي. أنواعه وعوامله وتأثيراته وطبيعة جهاز الرقابة الجمركية وأهدافه والمهام المنوطة به وصلاحياته، وكما تمت دراسة أساليب قياس الأداء بما في ذلك الأهداف والمعايير والمؤشرات التي تقيس مدى فعالية الأداء الضريبي. كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة لتحقيق أهداف الدراسة. كما تم تشكيل مجتمع الدراسة. وتم اختيار عينة عشوائية من كافة أفراد جهاز الرقابة الجمركية، وبعد ذلك تم توزيع الاستبيان عليهم واسترجاعه ومعالجته إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية، وتم استخدام تحليل الانحدار البسيط والمتعدد.

وخرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها: قبول فرضيتها الرئيسية وهي أن هناك علاقة إيجابية بين فعالية جهاز الرقابة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية ومدى قيام المكلفين بالتهرب الضريبي. الرضا عن أداء جهاز الرقابة الجمركية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة الاهتمام بجهاز الرقابة الجمركية باعتباره مسؤولاً عن المكلفين ويخلق الثقة والأمان والمصادقية، وضرورة تطوير جهاز الرقابة الجمركية لكوادره، وتوفير الأجهزة والمعدات الحديثة وتطوير وسائلها وأساليبها في الحد من التهرب الضريبي، وضرورة إعادة صياغة قانون موحد يحكم وينظم إطار عمل جهاز الرقابة الجمركية.

5- دراسة (العتابي، 2018)، بعنوان: "أثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة (دراسة

تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك العراقية) "

بينت هذه الدراسة أهمية الإيرادات الضريبية في ظل عجز الموازنة العراقية، وأثرها على التنمية. وتحدثت عن أهمية الضرائب في تمويل الخزنة، وأثر ذلك على تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتحدثت عن دور عملية التهرب الجمركي وتأثيرها المدمر المحتمل على زيادة العجز. وتحدثت في الموازنة عن نمو إيرادات الجمارك وأهميتها في تمويل الخزينة العراقية. استخدم الباحث المنهج الوصفي في هذا البحث، وكانت عينة البحث هي الهيئة العامة للجمارك والشركات المتهربة من الضرائب.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة زيادة الرقابة والإشراف على المنافذ الحدودية. كما خلصت إلى ضرورة إعادة دراسة القوانين وصياغتها بما يزيد من فعالية أساليب تحصيل الإيرادات الجمركية. كما أوصت بضرورة تفعيل هيئة رقابية للحد من التهرب الضريبي.

6- دراسة (عزيريل، 2017) بعنوان: "تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات

### الضريبية في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين من خلال دراسة بحثية أجريت على أساس جمع المعلومات من ذوي المعرفة بالموضوع في الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على أسئلة الدراسة واستخلاص النتائج، وخلصت الدراسة. موازنة السلطة الفلسطينية هي موازنة بنود وأرقام فقط، وليست موازنة على أساس البرامج والأداء.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحث بعدة توصيات من أهمها العمل على زيادة الإيرادات الضريبية الفلسطينية من خلال التركيز على توسيع قاعدة دافعي الضرائب لتشمل، بالإضافة إلى موظفي

السلطة، موظفي القطاع الخاص والعاملين في القطاع الخاص في كافة المناطق الفلسطينية، من خلال رفع مستوى الوعي وزيادة الكفاءة، وإدارة الضرائب، وتفعيل القضاء.

7-دراسة (ابو مدللة والخضري،2016) بعنوان: "الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية:

### المشكلات والحلول(1995-2015)"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإيرادات والنفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة من 1995 إلى 2015، ودراسة العجز الذي تشهده الموازنة العامة الفلسطينية، نتيجة تضخم النفقات العامة والتدهور الشديد فيها. انخفاض الإيرادات، وتقديم حلول واقعية وعملية لضبط النفقات العامة وزيادة الإيرادات. عام. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم الباحثون جداول وأرقام مختلفة من أجل تحليل الإيرادات والنفقات العامة في الفترة (1995-2015).

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الموازنة العامة الفلسطينية تعتمد على نوعين رئيسيين من الإيرادات لتمويل الإنفاق العام: الأول، المساعدات الدولية التي شكلت ما نسبته 38.1% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، والثاني، تحويلات المقاصة التي ارتفع متوسط مساهمتها في الإيرادات العامة والمنح بنسبة 39% خلال نفس الفترة. كما توصلت إلى أن السبب الرئيسي لنقص الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية هو اتفاق باريس الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى وضع مجموعة من التوصيات، أهمها ضرورة التواصل وطلب المساعدة من المؤسسات الدولية، من أجل تعديل اتفاق باريس الاقتصادي، مما يضر بشكل كبير بالسياسات المالية الفلسطينية. كما أوصت بضرورة زيادة التخصيصات المالية لنفقات التنمية من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتحسين واقع الاقتصاد الفلسطيني

## 8-دراسة (حنو،2016) بعنوان مدى كفاءة آلية التدقيق اللاحق للبيانات الجمركية في كشف

### حالات التهرب الجمركي في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آلية التدقيق اللاحق ومدى كفاءة هذه الآلية في تدقيق البيانات الجمركية للكشف عن حالات التهرب الجمركي. ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وقام ببناء استبانة شملت كافة إجراءات التدقيق اللاحقة ووزعها على عينة الدراسة التي شكلت ما يقارب (85%) من مجتمع الدراسة، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها وجود تباين بين كفاءة آلية التدقيق اللاحق والمبالغ الجمركية المحصلة من عملية التدقيق اللاحق للبيانات الجمركية. وتم التوصل إلى هذه النتيجة من خلال تحليل القوائم المالية لإيرادات الجمارك وإيرادات المراجعة اللاحقة خلال الفترة من عام (2010-2014)، وفي ضوء النتائج يوصي الباحث الجهات المعنية (وزارة المالية، الجمارك (دائرة الالتزام) التأكد من أن موظفي ما بعد التدقيق في دائرة الامتثال الجمركي مؤهلون بشكل عملي حتى يتمكنوا من اكتشاف حالات التلاعب بالبيانات المالية على البرامج المحاسبية لبعض دافعي الضرائب.

## 9-دراسة (الدحروج،2014) بعنوان: العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة

### نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس من وجهة نظر العاملين في الإدارة

### العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية-قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس في قطاع غزة والتعرف على ظاهرة التهريب الجمركي وعناصرها وأنواعها. كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة لتحقيق أهداف الدراسة. تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي الإدارة العامة للجمارك والمكوس، وتم اختيار

عينة منهم عشوائياً، وبعد ذلك تم توزيع الاستبيان عليهم واسترجاعها ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها: وجود ضعف وقصور في الدورات التي تقام للعاملين في الإدارة العامة للجمارك والضرائب الفلسطينية لعدم تخصصهم في مجال مكافحة التهريب الجمركي، هناك ضعف الوعي الجمركي لدى المواطنين ودافعي الضرائب، وعدم وجود محاكم جمركية متخصصة تطبق عقوبات خاصة. ومع التهريب الجمركي، هناك ضعف في دور العلاقات العامة في توجيه وتثقيف المكلفين بمخاطر وعقوبات التهريب الجمركي. وفي ضوء النتائج يوصي الباحث بضرورة قيام إدارة الجمارك بعقد دورات تدريبية متخصصة في مجال مكافحة التهريب الجمركي. كما أوصى بضرورة عمل إدارة العلاقات العامة على زيادة الوعي الجمركي لدى المسافرين ودافعي الضرائب من خلال القيام بحملات ونشرات إعلامية في وسائل الإعلام، وإنشاء محاكم جمركية متخصصة، والعمل على التخطيط والتعاون بين الأجهزة المعنية وإدارة الجمارك، تقديم الدعم المادي والمعنوي لموظفي دائرة الجمارك.

10- دراسة مختار (2014)، بعنوان: "دور مفتش الضرائب في قمع ظاهرة التهريب

الضريبي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مفتش الضرائب في الحد من ظاهرة التهريب الضريبي. وسلط الباحث في دراسته الضوء على الدور الأساسي والفعال للضريبة في إنعاش الاقتصاد الوطني. كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة لتحقيق أهداف الدراسة. تكون مجتمع الدراسة من جميع مفتشي الضرائب، وتم اختيار عينة منهم. وقد تم توزيع الاستبانة عشوائياً ومن ثم استرجاعها ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية. وخرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها وجود قصور من جانب الإدارة الضريبية في الحد من ظاهرة التهريب الضريبي. لذلك أوصى الباحث بضرورة تنظيم الإدارة الضريبية بما يضمن الوضوح واستقلال السلطات بشكل دقيق،

ونشر الوعي الضريبي بين المكلفين وموظفي الضرائب، والعمل على استقرار التشريعات الضريبية التي تتيح فرصاً لمكافحة الضريبة. التهرب الضريبي، وتطوير أساليب العمل من خلال اعتماد الأساليب الحديثة وتعميمها على كافة الإدارات لتسهيل عملية كشف عمليات التهرب الضريبي.

## 2.5.2 الدراسات الأجنبية:

1-دراسة بعنوان (Tan and Pradita,2020): **The Influence of Internal**

**Sanction and Modernization Tax Administration on ,Factors**

**Corporate Taxpayer Compliance”:**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإدارة الضريبية الحديثة والجزاءات الضريبية على الالتزام بدفع الضرائب. ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي. وكانت متغيرات الدراسة المستقلة هي الإدارة الضريبية الحديثة والجزاءات الضريبية، في حين تمثل المتغير التابع بالالتزام بدفع الضرائب، ويمثل مجتمع الدراسة جميع الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية لعام 2020، والتي تم أخذ عينة عشوائية منها لتحقيق أهداف الدراسة. واستخدم الباحث الاستبيان كأداة لجمع المعلومات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإدارة الضريبية الحديثة لها أثر كبير على الالتزام بدفع الضرائب، ولكن لا يوجد أثر للجزاءات على الالتزام بدفع الضرائب.

2-دراسة (kun Wang,Zhang,&Ho, 2020)، بعنوان " **The Priority of**

**Exploiting Fiscal Revenue or Lessening Public Expenditure:**

**Evidence from China"**

"أولوية استغلال الإيرادات المالية أو تقليل الإنفاق العام: أدلة من الصين"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية بين الإيرادات المالية في الصين والنفقات العامة في الفترة من 1990 إلى 2018، فإذا كان للإيرادات المالية تأثير إيجابي على الإنفاق العام، فإن هذا

يدل على أنه يجب على الحكومة تقليل العجز المالي عن طريق زيادة الضرائب، بل على العكس من ذلك، فهو يجعل الإنفاق العام يواصل التوسع، مما يؤدي إلى تدهور مستمر في العجز المالي، وتم التوصل إلى النتائج، وهي اتخاذ المزيد من القرارات بشأن ما إذا كان ينبغي للسياسة المالية الصينية في المستقبل أن تتبنى زيادة الإيرادات المالية أو خفض الإنفاق العام، لتقليل العجز.

### 3-دراسة(Kalloub&Odabas,2019) بعنوان "Palestinian Fiscal and Monetary

#### "Sustainability Assessment"

##### "تقييم الاقتصاد الفلسطيني: الإيرادات العامة، والنفقات، والقضايا الحالية"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم النظام الضريبي الفلسطيني بالإضافة إلى النظام النقدي أيضاً. وبدأ باستعراض تاريخي للوضع الفلسطيني، بما في ذلك التغيرات السياسية الكبرى التي أثرت على شكل الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الحاضر. ويشير التحليل التفصيلي لإيرادات الحكومة الفلسطينية وإنفاقها إلى عدم تحصيل ضرائب الدخل بشكل كافي، ولكن الرقم الموثوق به للضرائب غير المباشرة علاوة على ذلك، فإن سوء تخصيص الأموال العامة يلوح في الأفق بشكل كبير في الموازنة، من خلال الإنفاق المفرط على الأمن إلى جانب نقص الإنفاق على البحوث والدراسات. مواصلات. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه القضايا، فإن إحدى أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن الحكومة الفلسطينية وجدت أن لديها قاعدة جيدة للنظام الضريبي ولكنها لا تزال بحاجة إلى العمل على زيادة تحصيل ضريبة الدخل وزيادة سيطرتها على الموارد المالية، بما في ذلك تدابير لمكافحة التهرب الضريبي وسوء تخصيص الأموال.

جدول 1 ملخص الدراسات السابقة:

الرقم	عنوان الدراسة	المؤلف	السنة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	نتائج الدراسة
1	دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين ( 2012-2017 )	محمد حسين حمدان ابو عودة	2020	هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين، حيث سعت الدراسة أيضا إلى محاولة التعرف على أثر كل من (الإجراءات الاحترازية، وإجراءات الضبط، والإجراءات العقابية) التي يقوم بها جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التهرب الضريبي والتسرب المالي	تم استخدام المنهج الوصفي، لملائمته لطبيعة هذه الدراسة واهدافها	أن هناك دور كبير لجهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين، وأشار موظفي جهاز الضابطة الجمركية في فلسطين أن درجة التسرب المالي كانت قليلة حسب وجهة نظرهم، كما اشارت النتائج لوجود ارتباط طردي متوسط بين دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين، كما وأظهرت النتائج أيضا بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الإجراءات الاحترازية والتسرب المالي في فلسطين، وأنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات العقابية
2	التهرب من ضريبة الدخل و العوامل المسببة له وآليات مكافحته.	حيدر سهر عمران	2019	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب التهرب من ضريبة الدخل، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي، ولقد تمثل متغير الدراسة في الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي	ذ 1	من أهم الأسباب التي تؤدي إلى أن التهرب الضريبي ارتفاع أسعار الضرائب، المغالاة في تعدد الضرائب، سياسة الدولة الانتفاقية، العامل الأمني.

الرقم	عنوان الدراسة	المؤلف	السنة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	نتائج الدراسة
3	محددات الإيرادات العامة الفلسطينية وتحليلها.	مصطفى ابو مدللة	2019	هدفت هذه الدراسة على التعرف على هيكل الإيرادات العامة الفلسطينية، ودراسة التطور هذه الإيرادات، كما هدفت ايضا هذه الدراسة على تعرف على اهم المحددات الداخلية والخارجية إلى ادت إلى عرقلة تطور الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية	تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي	هناك تسرب مالي يقدر 313 مليون دولار عام 2014 ذلك بسبب طبيعية العلاقات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي، كما توصلت أيضا أن أحد الاسباب الرئيسية لضعف الإيرادات الفلسطينية كان عدم السيطرة على المعابر بسبب حدوث تهرب جمركي بشكل كبير. ولقد اوصت الدراسة إلى ضرورة الحد من التبعية الاقتصادية دول الاحتلال الإسرائيلي
4	مدى فاعلية جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية فلسطين.	ولاء عرفات محمد عازم	2018	هدفت هذه الدراسة إلى قياس فاعلية جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية باستخدام مقياس جودة الخدمة بالاعتماد على عدة معايير أساسية مهمة وهي العناصر الملموسة، الاعتمادية، الاستجابة، الثقة، التعاطف، احترام المكلفين، وتناولت الدراسة بعض العموميات حول مفهوم التهرب الضريبي وأنواعه وعوامله وآثاره وماهية جهاز الضابطة الجمركية وأهدافه والمهام الموكلة إليه وصلاحياته وكذلك تم دراسة مداخل قياس الأداء من أهداف ومعايير ومؤشرات تقيس مدى فاعلية الأداء الضريبي	تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم الاعتماد على إستبانة كأداة للدراسة من اجل تحقيق أهداف الدراسة	قبول الفرضية الرئيسية لها وهي بانه يوجد علاقة إيجابية بين فاعلية جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية وبين مدى رضا المكلفين عن أداء جهاز الضابطة الجمركية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات ومن أهمها: ضرورة اهتمام جهاز الضابطة الجمركية بالمكلفين وخلق الثقة والأمان والمصادقية، وضرورة تطوير جهاز الضابطة الجمركية لكوادره وتوفير أجهزة ومعدات حديثة وتطوير وسائلها وأساليبها في الحد من التهرب الضريبي، وضرورة إعادة صياغة قانون موحد يحكم وينظم إطار عمل جهاز الضابطة الجمركية

الرقم	عنوان الدراسة	المؤلف	السنة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	نتائج الدراسة
5	أثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة (دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك العراقية)	صادق جعفر كاظم العتابي	2018	هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الإيرادات الضريبية في ظل العجز الذي تمر فيه ميزانية العراق، وأثر ذلك على التنمية، وتحدث عن أهمية الضرائب في تمويل الخزينة، وانعكاس هذا على تحقيق الاهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتحدث عن دور عملية التهريب الجمركي، والاثار المدمر المحتمل على زيادة العجز في الموازنة، وتحدث عن نمو الإيرادات الجمركية وأهميتها في تمويل خزينة العراق	تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي	حققت الهيئة العامة للجمارك خلال سنة 2009 مقارنة مع السنوات الأخرى زيادة في نمو الإيرادات الجمركية إذ بلغ نسبة النمو 1.7، على الرغم من هذه النسبة لم تحقق الطموح، وكذلك فإن الرسوم الجمركية المهزبة (خارج الموازنة) تمثل مبالغ طائلة ومفقودة لا يمكن استرجاعها بسبب عدم الإلمام بقانون التعريف الجمركية رقم (2) لسنة 2010 فقد بلغ أعلى نسبة من التهريب عام 2013 وكان 51,4، ي حين بلغ أدنى نسبة من التهريب عام 2008 كان 0.005.
6	تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين.	بلال عبد الرحيم اسعد عزرائل	2017	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين من خلال دراسة بحثية أجريت على أساس جمع المعلومات من أصحاب المعرفة بالموضوع في الهيئات والمؤسسات ذات الصلة بموضوع الدراسة.	استخدم الباحث المنهج الوصفي للتحليل.	خلصت الدراسة إلى أن موازنة السلطة الفلسطينية هي موازنة البنود والأرقام فقط، وليست موازنة تعتمد على البرامج والأداء.
7	الإيرادات العامة ونفقات العامة الفلسطينية: المشكلات والحلول (1995-2015)	سمير المدللة، ايمان الخضري	2016	جاءت هذه الدراسة لتعرف على الواقع الإيرادات والنفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة الواقعة من عام 1995 إلى عام 2015، ودراسة العجز الحاصل في الموازنة العامة الفلسطينية، نتيجة لتضخم النفقات العامة والنقص الحاد في الإيرادات، وتقديم حلول واقعية وعملية من أجل ضبط النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة	اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.	ان الموازنة العامة الفلسطينية تعتمد على نوعين رئيسيين من الإيرادات في تمويل الانفاق العام، اولا المساعدات الدولية التي شكلت ما نسبته 38.1% من اجمالي الإيرادات العامة والمنح، وثانيا تحويلات المقاصة التي بلغ متوسط مساهمتها في الإيرادات العامة والمنح 39% خلال نفس الفترة. كما توصلت إلى نتيجة أن السبب الرئيسي للعجز الحاصل في الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية كان اتفاق باريس الاقتصادي

الرقم	عنوان الدراسة	المؤلف	السنة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	نتائج الدراسة
8	مدى كفاءة آلية التدقيق اللاحق للبيانات الجمركية في كشف حالات التهرب الجمركي في فلسطين.	سعيد حنو	2016	هدفت هذه الدراسة التعرف إلى آلية التدقيق الأحق ومدى كفاءة هذه الآلية في التدقيق على البيانات الجمركية لكشف حالات التهرب الجمركي كما هدفت الدراسة أيضا التعرف إلى درجة تقييم موظفي التدقيق اللاحق في دائرة الالتزام الجمركي لإجراءات القانونية المتبعة في تحصيل الضرائب الجمركية المهربة والتعرف إلى نسبة التحصيلات من آلية التدقيق اللاحق إلى إجمالي الإيرادات الجمركية.	استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي	هناك تعارض بين كفاءة آلية التدقيق اللاحق وبين المبالغ الجمركية المحصلة من عملية التدقيق اللاحق للبيانات الجمركية وتم التوصل لهذه النتيجة من خلال تحليل البيانات المالية للإيرادات الجمركية وإيرادات التدقيق اللاحق خلال الفترة من عام (2010-2014).
9	العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للمكوس من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للمكوس الفلسطينية-قطاع غزة.	معين جابر محمد ابو الدحروج	2014	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للمكوس في قطاع غزة والتعرف إلى ظاهرة التهريب الجمركي وأركانه وأنواعه.	اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.	وجود أوجه ضعف وقصور في الدورات التي تعقد للعاملين في الإدارة العامة للمكوس والمكوس الفلسطينية لعدم كونها متخصصة في مجال مكافحة التهريب الجمركي، هناك ضعف في الوعي الجمركي عند المواطنين والمكلفين، عدم وجود محاكم جمركية متخصصة تطبق العقوبات الخاصة بالتهريب الجمركي، هناك ضعف لدور العلاقات العامة في إرشاد وتوعية المكلفين بمخاطر وعقوبات التهريب الجمركي.

الرقم	عنوان الدراسة	المؤلف	السنة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	نتائج الدراسة
10	دور مفتش الضرائب في قمع ظاهرة التهرب الضريبي. (2015)	تريش المختار	2015	هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مفتش الضرائب في قمع ظاهرة التهرب الضريبي، وسلط الباحث في دراسته على الدور الأساسي والفعال للضريبة في إنعاش الاقتصاد القومي، وتطرق الباحث في دراسته إلى ظاهرة التهرب الضريبي التي كانت سبباً للتراجع في مردودية حصيلة الضريبة، والعمليات الرقابية الجبائية التي فرضها المشرع الجزائري وفقاً لآليات محددة، واتخاذ التدابير الوقائية للحد من هذه الظاهرة والإصلاح التنظيمي وإعادة هيكلة الجهاز الإداري الجبائي.	اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.	وخرجت الدراسة بعدة نتائج كان أهمها وجود قصور من قبل الإدارة الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، ولذلك أوصى الباحث بضرورة تنظيم الإدارة الضريبية تنظيمياً يضمن الوضوح واستقلالية السلطات بشكل دقيق، ونشر الوعي الضريبي لدى المكلفين وموظفي الضريبة، والعمل على استقرار التشريع الجبائي التي تعطي فرص للتهرب الضريبي، وتطوير وسائل العمل باعتماد وسائل الحديثة وتعميمها على كافة الإدارات لتسهيل عملية الكشف على عمليات التهرب الضريبي.

الرقم	عنوان الدراسة	المؤلف	السنة	هدف الدراسة	منهجية الدراسة	نتائج الدراسة
1	The Influence of Internal Factors: Sanction and Modernization Tax Administration on Corporate Taxpayer Compliance	Tan and Pradita	2020	هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإدارة الضريبية الحديثة والعقوبات الضريبية على الالتزام بدفع الضرائب.	اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.	أن الإدارة الضريبية الحديثة لها تأثير كبير على الالتزام بدفع الضرائب، إلا أنه لا يوجد أثر للعقوبات على الالتزام بدفع الضرائب.
2	The Priority of Exploiting Fiscal Revenue or Lessening Public Expenditure: Evidence from China"	kun Wang, Zhang, & Ho	2020	تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة السببية بين الإيرادات المالية للصين والنفقات العامة من عام 1990 إلى عام 2018 إذا كان للإيرادات المالية تأثير إيجابي على الإنفاق العام، فإن ذلك يوضح أن على الحكومة تقليل العجز المالي من خلال زيادة الضرائب بل على العكس من ذلك، فهو يجعل الإنفاق العام مستمرا في التوسع، مما يؤدي إلى التدهور المستمر في العجز المالي	اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.	إتخاذ مزيد من القرارات بشأن ما إذا كان ينبغي للسياسة المالية الصينية في المستقبل أن تتبنى زيادة الإيرادات المالية أو تخفيض الإنفاق العام لتقليل العجز.
3	Palestinian Fiscal and Monetary Sustainability Assessment"	Kalloub & Odabas	2019	تهدف هذه الدراسة إلى تقييم النظام الضريبي الفلسطيني إلى جانب النظام النقدي أيضا، وتبدأ بما رجعة تاريخية للحالة الفلسطينية بما في ذلك التغييرات السياسية الرئيسية التي أثرت على شكل الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الحاضر ويشير التحليل التفصيلي للإيرادات والإنفاق للحكومة الفلسطينية إلى عدم كفاية تحصيل ضرائب الدخل، لكن الرقم الموثوق به للضرائب غير المباشرة، علاوة على ذلك، فإن سوء تخصيص الأموال العامة يحتل مكانة كبيرة في الموازنة، من خلال الإنفاق المفرط على الأمن إلى جانب الإنفاق المنخفض على البحث والنقل.	اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.	وجدت الحكومة الفلسطينية أن لديها قاعدة جيدة للنظام الضريبي ولكنها لا تزال بحاجة إلى العمل على زيادة تحصيل ضريبة الدخل وزيادة سيطرتها على الموارد المالية بما في ذلك تدابير ضد التهرب الضريبي وسوء تخصيص الأموال.

جدول 12 الدراسات السابقة.

## 4.5.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة وربطها مع أهداف وفرضيات الدراسة تبين أن بعضها تناول أثر التسرب المالي في فلسطين ومدى تأثيره على العديد من الجوانب الاقتصادية، ومن أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة تتوافق مع نتائج دراسة (الأبو مدللة، الخصري، 2016) تحت عنوان: الإيرادات العامة والنفقات العامة في فلسطين والتي أشارت إلى وجود أثر سلبي على الصعيد الاقتصادي، وفيما يتعلق بالعلاقة بين التسرب المالي والإيرادات الضريبية، فإنها تتقاطع استنتاجات الدراسة الحالية مع دراسة (العزرائيل، 2017) تحت عنوان: أثر بروتوكول باريس على الإيرادات الاقتصادية حيث أثر التسرب المالي على الإيرادات الضريبية وبشكل سلبي، فإنه يظهر اتجاهاً معنوياً ومعاكساً في العلاقة بين التسرب المالي والإيرادات الجمركية، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة كفاءة آلية التدقيق (لاهانو، 2016)، حيث أن البيانات الجمركية تتبع يعزز فهماً لـ تأثير التسرب على القطاعات المختلفة، وفيما يتعلق بعجز الموازنة العامة، فإن الإستنتاج الذي توصل إليه الدراسة يتوافق مع نتائج الإيرادات العامة والنفقات العامة في فلسطين (الأبو مدللة، الخصري، 2016)، والتي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين التسرب المالي وعجز الموازنة العامة، وتناولت بعضها تأثير التسرب على الدين العام.

وتسلط الدراسة الحالية على مصدر أساسي لتوجيه السياسات الاقتصادية في فلسطين، وتعزيز فهم التحديات المالية التي تواجه المنطقة. ومن هنا يرى الباحث أهمية إجراء هذه الدراسة لمعرفة أثر التسرب المالي في الضرائب الجمركية على مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

فإن الدراسة الحالية اعتمدت على جمع المتغيرات المتعلقة بموضوعها مستفيدة من الإطار النظري وأدوات الدراسات السابقة مما يعزز جدية البحث وأصالته، وكما اعتمدت الدراسة على الأساليب والتقنيات الإحصائية المناسبة مما يزيد من ثباتها وقوتها التحليلية.

#### 1.4.5.2 وتتميز هذه الدراسة عن سابقتها بعدة نقاط:

- أولاً: قلة الدراسات السابقة التي تناولت بشكل مباشر متغيرات الدراسة الحالية مما يعزز أهمية البحث الحالي.
- ثانياً: قلة الدراسات المحلية التي استعرضت أثر التسرب المالي في الضرائب الجمركية على مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، مما يبرز أهمية الدراسة الحالية في سد هذه الفجوة البحثية.
- ثالثاً: اعتمدت الدراسة في منهجيتها على التحليل المالي والنسب المالية، وهذا ما افتقدته الدراسات السابقة.

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة

#### 1.3 مقدمة:

يعرض هذا الفصل تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، واستعراض أبرز النتائج التي تم تحقيقها، ودراسة متغيرات الدراسة. ولذلك تمت المعالجة الإحصائية للبيانات المجمعة في الفترة ما بين (2011-2021م) باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EViews) للحصول على نتائج الدراسة.

#### 2.3 منهج الدراسة:

منهجية الدراسة هي الطريقة التي يستخدمها الباحث لتحقيق النتائج المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي للدراسة، وتم استخدام المنهج الكمي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الطولية (Panel Data)، والذي يعرض البيانات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية على مدى فترة زمنية، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews) وتطبيق كافة الأساليب الإحصائية وطرق القياس.

### 3.3 مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في البيانات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك خلال الفترة الزمنية (2011-2021)، مع الإشارة إلى أن البيانات المالية لمجتمع الدراسة متوفرة بالكامل خلال الفترة الزمنية للدراسة.

### 4.3 طرق جمع البيانات:

تم ذلك من خلال المصادر الثانوية للحصول على البيانات اللازمة لصياغة الجانب النظري لموضوع الدراسة والبيانات المستخدمة في التحليل، وتم الحصول على هذه البيانات من خلال المصادر الآتية: المراجع العربية والأجنبية من كتب ودوريات ومقالات وندوات علمية وأوراق علمية تناولت العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالتسرب المالي والمتغير التابع المتمثل بمؤشرات الموازنة العامة للسلطة للسلطة الوطنية الفلسطينية وهي الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية والإيرادات الجمركية وعجز الموازنة والدين العام.

### 5.3 متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة: التسرب المالي.
- المتغيرات التابعة: مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والمتمثلة بما يلي الإيرادات العامة، الإيرادات الضريبية، الإيرادات الجمركية، عجز الموازنة، الدين العام.

### 6.3 بيانات الدراسة:

تم جمع البيانات من مصادرها وهي موضحة في الجدول:

الدين العام	عجز الموازنة العام	الإيرادات الجمركية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات العامة	التسرب المالي	
2.213	0.783	1.489	0.482	2.177	0.955835	2011
2.483	0.8	1.574	0.483	2.24	0.806404	2012
2.376	0.935	1.687	0.598	2.54	0.321367	2013
2.217	0.815	2.05	0.602	2.922	0.271126	2014
2.537	0.534	2.044	0.605	2.955	0.362341	2015
2.484	0.108	2.329	0.628	3.647	0.06821	2016
2.543	0	2.484	0.762	4	0.070993	2017
2.37	0.482	2.254	0.835	3.596	0.072427	2018
2.8	0.363	2.198	0.764	3.409	0.073155	2019
3.6	1.628	2.338	0.734	3.5395	0.257903	2020
3.8	1.315	2.884	1.033	4.482	0.231039	2021

المصدر: (من اعداد الباحث استنادا إلى البيانات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، <https://www.pmf.ps/>).

جدول 2 : بيانات الدراسة (الأرقام بالمليار)

### 7.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الطرق القياسية (Panel Data) لتحليل البيانات الطولية عبر الزمن، وفي العقد الحالي، اكتسبت نماذج البيانات الطولية اهتماماً كبيراً، وخاصة في البحوث الاقتصادية، لأنها تأخذ في الاعتبار تأثير التغيرات مع مرور الزمن، وكذلك تأثير التغيرات في المشاهدات المقطعية، وتعرف البيانات الطولية على أنها مشاهدات مقطعية تقاس خلال فترات زمنية محددة.

الميزة الرئيسية لاستخدام البيانات الطولية هي تحسين دقة التنبؤ من خلال زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية بعدد الفترات الزمنية.

وتمثلت هذه الأساليب فيما يلي:

### 1- اختبار سكون السلسلة- جذر الوحدة (Unit Root Test):

يهدف اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) إلى التحقق من سكون السلاسل الزمنية، حيث يعد شرط السكون شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة إذا تحققت فيها الشروط الآتية:

أ- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.

ب- ثبات التباين عبر الزمن.

ت- التغير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغير.

ويتم هذا من خلال اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller)، ويعتمد هذا الاختبار على اختبار الفرضيتين الآتيتين:

1- الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية.

2- الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية.

فإذا تم رفض الفرضية الصفرية فهذا يدل على سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها،

أما إذا تم عدم رفض الفرضية الصفرية فهذا يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها.

## 2- الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic):

اعتمدت الدراسة على المقاييس الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري، وأقل قيمة، وأكبر قيمة) لوصف بيانات متغيرات الدراسة.

## 3- الانحدار الخطي البسيط:

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression Model) للتعرف على أثر التسرب المالي على مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

## 8.3 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، من الضروري وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح خصائصها الرئيسية باستخدام طرق التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي: المتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة. هذا يسمح لنا بالوصول إلى خصائص المجتمع، واختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، وقياس درجة الثقة كأساس جيد لاختبار الملاءمة الإحصائية باستخدام الاختبارات المعنوية.

## 1.8.3 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (التسرب المالي، الإيرادات العامة، الإيرادات الضريبية،

الإيرادات الجمركية، عجز الموازنة العام، الدين العام)

للتعرف على معالم بيانات المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، تم حساب المتوسط الحسابي، والوسيط والانحراف المعياري وأقل وأكبر قيمة، كما هو موضح في الجدول:

أقل قيمة (Minimum)	أعلى قيمة (Maximum)	الانحراف المعياري Std. ) (Dev.	الوسيط (Median)	الوسط الحسابي (Mean)	المتغيرات
0.06821	0.955835	0.300729	0.257903	0.317346	التسرب المالي
2.177	4.482	0.704144	3.409	3.201412	الإيرادات العامة
0.482	1.033	0.162563	0.628	0.684165	الإيرادات الضريبية
1.489	2.884	0.415423	2.198	2.120978	الإيرادات الجمركية
0.108	1.62791	0.440584	0.783	0.741174	عجز الموازنة العام
2.2128	3.8	0.534135	2.4838	2.674727	الدين العام

المصدر: (مخرجات Eviews 13 بالاعتماد على البيانات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية،

( <https://www.pmf.ps/> )

جدول 3: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (الأرقام بالمليار)

### 9.3 التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

قبل البدء بتحليل البيانات وتقدير نماذج الدراسة واختبار الفرضيات لا بد أولاً من التحقق من صلاحية

البيانات، ويتم ذلك عبر مجموعة من الاختبارات وهي: اختبار سكون السلسلة، والتوزيع الطبيعي،

حيث تم استخدام أسلوب (Panel Data) في عرض البيانات.

### 1.9.3 اختبار سكون السلسلة

تم استخدام اختبار "جذر الوحدة (Unit Root Test) للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة الاستقرار) باستخدام اختبار (Augmented Dicky-Fuller (ADF)، والجدول (3) يوضح ذلك.

المتغير	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني
	Sig.	Sig.	Sig.
التسرب المالي	0.0887	0.1371	0.0054
الإيرادات العامة	0.8795	0.2943	0.0125
الإيرادات الضريبية	0.9150	0.0077	
الإيرادات الجمركية	0.8547	0.3112	0.0085
عجز الموازنة العام	0.4856	0.0391	
الدين العام	0.9693	0.1961	0.0036

#### جدول 4 نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

يوضح جدول (4) نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة، حيث يتضح من الجدول أن المتغيرات الإيرادات الضريبية، وعجز الموازنة العام تم تسكينها بعد أخذ الفرق الأول، أما المتغيرات: التسرب المالي، والإيرادات العامة، والإيرادات الجمركية، والدين العام فتم تسكينها بعد أخذ الفرق الثاني، ويعتبر التسكين شرط أساسي لأنه في حالة عدم سكون السلسلة يؤدي ذلك الى ظهور نتائج مضللة وغير صحيحة.

### 2.9.3. اختبار التوزيع الطبيعي:

للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) المعلمي حيث تكون قاعدة القرار قبول الفرضية العدمية: أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت احتمالية

اختبار (J-B) أكبر من (0.05)، وقد أظهرت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات أن احتمال (J-B) لجميع المتغيرات كانت أكبر من (0.05) مما يعني أنها تتوزع طبيعياً، والجدول (5) يوضح ذلك.

(Jarque- Bera) Test للبينات الخام			المتغير
التوزيع	Sig.	J-B	
طبيعي	0.252	2.754	التسرب المالي
طبيعي	0.873	0.273	الإيرادات العامة
طبيعي	0.637	0.901	الإيرادات الضريبية
طبيعي	0.916	0.175	الإيرادات الجمركية
طبيعي	0.680	0.772	عجز الموازنة العام
طبيعي	0.188	3.346	الدين العام

(المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews))

جدول 5 التوزيع الطبيعي للبيانات

## الفصل الرابع

### 1.4 نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل تحليلاً إحصائياً للبيانات الناتجة عن الدراسة، وذلك من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة، وفحص فرضياتها.

### 2.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة

#### 1.2.4 السؤال الأول: ما هو حجم التسرب المالي خلال الفترة من العام 2011 إلى 2021م؟

للإجابة عن السؤال الأول، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في الجدول (3) السابق وتم احتساب التسرب المالي للفترة الواقعة ما بين (2011-2021) كما هو موضح في الجدول (6):

#### حجم التسرب المالي في السنوات من (2011-2021): الأرقام بالمليار دولار

الرقم	السنة	التسرب المالي
1	2011	0.955835
2	2012	0.806404
3	2013	0.321367
4	2014	0.271126
5	2015	0.362341
6	2016	0.06821
7	2017	0.070993
8	2018	0.072427
9	2019	0.073155
10	2020	0.257903
11	2021	0.231039
	المجموع	3.4908

جدول 6 حجم التسرب المالي في السنوات من (2011-2021): الأرقام بالمليار دولار

يلاحظ من الجدول السابق أن حجم التسرب المالي في الفترة الواقعة بين (2011-2021) بلغ (3.4908) مليار دولار، وكان أعلى تسرب مالي في العام (2011)، إذ بلغ حجم التسرب (0.955835) مليار دولار، بينما كان أقل تسرب مالي في العام (2016)، إذ بلغ حجم التسرب (0.06821) مليار دولار.

**2.2.4 السؤال الثاني: ما هو أثر التسرب المالي على مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية؟**

للإجابة عن هذا السؤال الثاني، تم اعتماد طريقة معادلة الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى (Simple Linear Regression Model) لتقدير النموذج القياسي لقياس أثر التسرب المالي على مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية تبعا للنموذج:

$$Y_i = \alpha + (X) + \varepsilon$$

حيث:

$Y_i$ : تعبر عن المتغير التابع وهو مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية ويقاس بـ: الإيرادات العامة، الإيرادات الضريبية، الإيرادات الجمركية، عجز الموازنة العام، والدين العام.  
 $X$ : المتغير المستقل وهو التسرب المالي.

$\alpha$ : ثابت دالة المتغير التابع.

$\beta$ : معامل المتغير المستقل.

$\varepsilon$ : حدود الخطأ.

• تم تحويل البيانات إلى اللوغاريتم الطبيعي (Natural Logarithm)

انبتق عن السؤال الثاني الفرضية الرئيسية الآتية:

1.2.2.4 الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأثر

التسرب المالي على مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

لاختبار الفرضية الرئيسية تم اختبار الفرضيات الفرعية الآتية:

2.2.2.4 الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

للتسرب المالي على الإيرادات العامة في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

لفحص الفرضية السابقة تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لفحص أثر التسرب المالي على

الإيرادات العامة في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما هو موضح في الجدول

(7).

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التسرب المالي على مؤشرات الإيرادات العامة في مؤشرات

الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

المتغير	B	الخطأ المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة (F) ودلالاتها
المقدار الثابت	24.0477	0.6278	38.3069	0.0000	12.1696
التسرب المالي (X)	-0.1781	0.0511	-3.4885	0.0068	0.0068
معامل التحديد ( $R^2$ ) = 0.5749			معامل التحديد المعدل ( $Adj. R^2$ ) = 0.5276		

المصدر: (مخرجات Eviews13 بالاعتماد على البيانات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية)

جدول 7 نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط

من خلال النتائج الواردة في الجدول (7) يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية حيث بلغت (F) المحسوبة (12.1696) وبقيمة احتمالية (0.0068) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهي تدل على قدرة تنبؤيه مرتفعة بمعنوية الانحدار ومعنوية أثر المتغير المستقل (التسرب المالي) على المتغير التابع (الإيرادات العامة)، كما يوضح الجدول أن إشارة الثابت إشارة موجبة، حيث بلغت قيمته (24.0477) وهي تمثل قيمة الإيرادات العامة عندما تكون قيمة المتغير المستقل (التسرب المالي) يساوي صفر، و إشارة معامل المتغير المستقل (التسرب المالي) سالبة (-0.1781) وهي تدل على وجود علاقة تأثير عكسية بين التسرب المالي وبين الإيرادات العامة، وبلغت قيمة (ت) المحسوبة (3.4885) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96)، والقيمة الاحتمالية بلغت (0.0068) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً، أي أن التسرب المالي يؤثر في الإيرادات العامة باتجاه عكسي، فكلما زاد التسرب المالي انخفضت الإيرادات العامة، و يتضح ايضاً أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.528) وهذا يعني أن التسرب المالي يفسر ما نسبته (52.8%) من التغير في الإيرادات العامة في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والنسبة المتبقية (47.2%) تفسرها عوامل أخرى. وتم تمثيل المتغير التابع (الإيرادات العامة) من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_1 = (24.0477) - (0.1781) X \dots\dots\dots (1)$$

$Y_1$ : المتغير التابع (الإيرادات العامة).

(X): المتغير المستقل (التسرب المالي).

ومن خلال المعادلة (1) يتبين أن الزيادة في التسرب المالي بمقدار واحد صحيح يؤدي إلى نقصان الإيرادات العامة (0.1781)، مما يعني رفض الفرض الصفري الذي ينص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتسرب المالي على الإيرادات العامة في مؤشرات

الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقبول الفرض البديل الذي يقر بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتسرب المالي على الإيرادات العامة في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

#### 3.2.2.4 الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

للتسرب المالي على الإيرادات الضريبية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

لفحص الفرضية السابقة تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط لفحص أثر التسرب المالي على الإيرادات الضريبية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما هو موضح في الجدول (8).

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التسرب المالي على الإيرادات الضريبية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

المتغير	B	الخطأ المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة (F) ودلالاتها
المقدار الثابت	22.2130	0.7428	29.9042	0.0000	6.5371
التسرب المالي (X)	-0.1545	0.0604	-2.5568	0.0308	0.0308
معامل التحديد ( $R^2$ ) = 0.4207			معامل التحديد المعدل ( $Adj. R^2$ ) = 0.3564		

المصدر: (مخرجات Eviews13 بالاعتماد على البيانات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية،  
( <https://www.pmf.ps/> )

جدول 8 نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التسرب المالي على الإيرادات الضريبية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية حيث بلغت قيمة (F) F-statistic (6.5371) بقيمة احتمالية (0.0308) وهي أصغر من (0.05) مما

يدل على قدرة تنبؤية بمعنوية الانحدار ومعنوية أثر المتغير المستقل (التسرب المالي) على المتغير التابع (الإيرادات الضريبية)، وتبين وجود إشارة الثابت إشارة موجبة، حيث بلغت قيمته (22.2130) وهي تمثل قيمة الإيرادات الضريبية عندما تكون قيمة المتغير المستقل (التسرب المالي) تساوى صفر، وتبين أيضا أن إشارة معامل المتغير المستقل (التسرب المالي) سالبة (-0.1545) وهي تدل على وجود علاقة تأثير عكسية بين التسرب المالي وبين الإيرادات الضريبية، وبلغت قيمة (ت) المحسوبة (2.5568) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96)، والقيمة الاحتمالية بلغت (0.0308) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً، أي أن التسرب المالي يؤثر في الإيرادات الضريبية تأثير عكسي، فكلما زاد التسرب المالي انخفضت الإيرادات الضريبية، كما يتضح أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.356) وهذا يعني أن التسرب المالي يفسر ما نسبته (35.6%) من التغير في الإيرادات الضريبية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والنسبة المتبقية (64.4%) تفسرها عوامل أخرى. وتم تمثيل المتغير التابع (الإيرادات الضريبية) من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_2 = (22.2130) - (0.1545) X \dots\dots\dots (2)$$

$Y_2$ : المتغير التابع (الإيرادات الضريبية).

(X): المتغير المستقل (التسرب المالي).

من خلال المعادلة (2) يتبين أن الزيادة في التسرب المالي بمقدار واحد صحيح يؤدي إلى نقصان الإيرادات الضريبية بمقدار (0.1545)، مما يعني رفض الفرض الصفري الذي ينص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتسرب المالي على الإيرادات الضريبية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقبول الفرض البديل الذي يقر بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتسرب المالي على الإيرادات الضريبية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

#### 4.2.2.4 الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

للتسرب المالي على الإيرادات الجمركية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

لفحص الفرضية السابقة تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط لفحص أثر التسرب المالي على الإيرادات الجمركية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما هو موضح في الجدول (9).

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التسرب المالي على الإيرادات الضريبية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

المتغير	B	الخطأ المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة (F) ودلالاتها
المقدار الثابت	23.2752	0.6005	38.7576	0.0000	9.2186
التسرب المالي (X)	-0.1483	0.0488	-3.0362	0.0141	0.0141
معامل التحديد ( $R^2$ ) = 0.5060			معامل التحديد المعدل ( $Adj. R^2$ ) = 0.4511		

المصدر: (مخرجات Eviews13 بالاعتماد على البيانات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية)

جدول 9 نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التسرب المالي على الإيرادات الضريبية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية حيث جاءت قيمة (F) F-statistic (9.2186) بقيمة احتمالية (0.0141) وهي أصغر من (0.05)، مما يدل على قدرة تنبؤية بمعنوية الانحدار ومعنوية أثر المتغير المستقل (التسرب المالي) على المتغير التابع (الإيرادات الجمركية)، تبين أن إشارة الثابت إشارة موجبة، حيث بلغت قيمته (23.2752) وهي تمثل قيمة الإيرادات الجمركية عندما تكون قيمة المتغير المستقل (التسرب المالي)

تساوى صفر، وتبين أيضاً أن إشارة معامل المتغير المستقل (التسرب المالي) سالبة (-0.1483) وهي تدل على وجود علاقة تأثير عكسية بين التسرب المالي وبين الإيرادات الجمركية، وبلغت قيمة (ت) المحسوبة (2.5568) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96)، والقيمة الاحتمالية بلغت (0.0141) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً، أي أن التسرب المالي يؤثر في الإيرادات الجمركية تأثير عكسي، فكلما زاد التسرب المالي انخفضت الإيرادات الجمركية، و يتضح أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.451) وهذا يعني أن التسرب المالي يفسر ما نسبته (45.1%) من التغير في الإيرادات الجمركية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والنسبة المتبقية (54.9%) تفسرها عوامل أخرى. وتم تمثيل المتغير التابع (الإيرادات الجمركية) من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_3 = (23.2752) - (0.1483)X \dots\dots\dots(3)$$

$Y_3$ : المتغير التابع (الإيرادات الجمركية).

(X): المتغير المستقل (التسرب المالي).

من خلال المعادلة (3) يتبين أن الزيادة في التسرب المالي بمقدار واحد صحيح يؤدي إلى نقصان الإيرادات الجمركية بمقدار (0.1483)، مما يعني أنه تم رفض الفرض الصفري الذي ينص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتسرب المالي على الإيرادات الجمركية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقبول الفرض البديل الذي يقر بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتسرب المالي على الإيرادات الجمركية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

#### 5.2.2.4 الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

للتسرب المالي على عجز مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط لفحص أثر التسرب المالي على عجز مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما هو موضح في الجدول (10).

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التسرب المالي على عجز مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

المتغير	B	الخطأ المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة (F) ودلالاتها
المقدار الثابت	14.4338	2.4675	5.8494	0.0002	5.5334
التسرب المالي (X)	0.4721	0.2007	2.3523	0.0431	0.0431
معامل التحديد ( $R^2$ ) = 0.3807			معامل التحديد المعدل ( $Adj. R^2$ ) = 0.3119		

المصدر: (مخرجات Eviews13 بالاعتماد على البيانات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية)

جدول 10 نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التسرب المالي على عجز مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (ف) F-statistic (5.5334) والقيمة الاحتمالية (0.0431) وهي أصغر من (0.05)، مما يدل على قدرة تنبؤية بمعنى الانحدار ومعنوية أثر المتغير المستقل (التسرب المالي) على المتغير التابع (عجز الموازنة العامة)، وتبين أن إشارة الثابت إشارة موجبة، حيث بلغت قيمته (14.4338) وهي تمثل قيمة عجز الموازنة العامة عندما تكون قيمة المتغير المستقل (التسرب المالي) تساوى صفر، واتضح أن إشارة معامل المتغير المستقل (التسرب المالي) موجبة (0.4721) وهي تدل على وجود علاقة تأثير موجبة بين التسرب المالي وبين عجز الموازنة

العامة، وبلغت قيمة (ت) المحسوبة (2.3523) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96)، والقيمة الاحتمالية بلغت (0.0431) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائية، أي أن التسرب المالي يؤثر في عجز الموازنة العامة تأثير طردي، فكلما زاد التسرب المالي زاد عجز الموازنة العامة، وتبين أيضاً أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.312) وهذا يعني أن التسرب المالي يفسر ما نسبته (31.2%) من التغير في عجز مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والنسبة المتبقية (68.8%) تفسرها عوامل أخرى. وتم تمثيل المتغير التابع (عجز الموازنة العامة) من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_4 = (14.4338) + (0.4721)X \dots\dots\dots(4)$$

$Y_4$ : المتغير التابع (عجز الموازنة العامة).

(X): المتغير المستقل (التسرب المالي).

من خلال المعادلة (4) يتبين أن الزيادة في التسرب المالي بمقدار واحد صحيح يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة بمقدار (0.4721)، مما يعني رفض الفرض الصفري الذي ينص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتسرب المالي على عجز مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقبول الفرض البديل الذي يقر بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتسرب المالي على عجز مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

#### 6.2.2.4 الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

للتسرب المالي على الدين العام في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط لفحص أثر التسرب المالي على الدين العام في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما هو موضح في الجدول (11).

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التسرب المالي على الدين العام في مؤشرات الموازنة

العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

المتغير	B	الخطأ المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة (F) ودلالاتها
المقدار الثابت	18.1745	1.2024	15.1150	0.0000	7.5264
التسرب المالي (X)	0.2683	0.0978	2.7434	0.0227	0.0227
معامل التحديد $(R^2) = 0.4554$			معامل التحديد المعدل $(Adj. R^2) = 0.3949$		

المصدر: (مخرجات Eviews13 بالاعتماد على البيانات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية)

جدول 11 نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التسرب المالي على الدين العام في مؤشرات

الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية حيث بلغت قيمة (ف) F-statistic (7.5264) بقيمة احتمالية (0.0227) وهي أصغر من (0.05)، مما يدل على قدرة تنبؤية بمعنوية الانحدار ومعنوية أثر المتغير المستقل (التسرب المالي) على المتغير التابع (الدين العام)، مما يدل على أن إشارة الثابت إشارة موجبة، حيث بلغت قيمته (18.1745) وهي تمثل قيمة الدين العام في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية عندما تكون قيمة المتغير المستقل (التسرب المالي) تساوي صفر، ويدل أيضا على أن إشارة معامل المتغير المستقل (التسرب المالي) موجبة (0.2683) وهي تدل على وجود علاقة تأثير موجبة بين التسرب المالي وبين الدين العام في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبلغت قيمة (ت) المحسوبة (2.7434) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (1.96)، والقيمة الاحتمالية بلغت (0.0227) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائياً، أي أن التسرب المالي يؤثر في الدين العام في

للموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية تأثير طردي، فكلما زاد التسرب المالي زاد الدين العام، ويتضح أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.395) وهذا يعني أن التسرب المالي يفسر ما نسبته (39.5%) من التغير في الدين العام في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والنسبة المتبقية (61.5%) تفسرها عوامل أخرى. وتم تمثيل المتغير التابع (الدين العام) من خلال العلاقة الخطية التالية:

$$Y_5 = (18.1745) + (0.2683)X \dots\dots\dots(5)$$

$Y_5$ : المتغير التابع (الدين العام).

$(X)$ : المتغير المستقل (التسرب المالي).

من خلال المعادلة (5) يتبين أن الزيادة في التسرب المالي بمقدار واحد صحيح يؤدي إلى زيادة في الدين العام بمقدار (0.2683)، مما يعني رفض الفرض الصفري الذي ينص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتسرب المالي على الدين العام في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقبول الفرض البديل الذي يقر بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للتسرب المالي على الدين العام في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

## الفصل الخامس:

### 5.1 مناقشة النتائج والتوصيات:

#### أولاً: النتائج:

#### 1.1.5 مناقشة نتائج الفرضيات:

توصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

أن حجم التسرب المالي في فلسطين ارتفع حيث تبين أن أقل قيمة للتسرب المالي في العام (2016) حيث بلغت (0.06821) مليار دولار، أما أعلى قيمة للتسرب المالي فكانت في العام (2011) وبلغت (0.955835) مليار دولار، وهذا يدل على وجود تأثير معنوي وإحصائي للتسرب المالي على الإيرادات العامة في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، مما يشير إلى وجود علاقة تأثير عكسية بين التسرب المالي والإيرادات العامة وهذا يعني زيادة التسرب المالي تؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة، ويعني أن التسرب المالي يؤثر بشكل معنوي وعكسي على الإيرادات العامة حيث كانت أقل قيمة للإيرادات العامة في العام (2011) حيث بلغت (2.177) مليار دولار، أما أعلى قيمة للإيرادات العامة فكانت في العام (2021) وبلغت (4.482) مليار دولار.

وبناء على النتائج فإن عدم وجود أي سيطرة أو سيادة على الموائئ بالإضافة إلى عدم وجود شفافية في إدارة الإيرادات وتطوير الموارد البشرية والبنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي وضعف الرقابة المالية. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبو مدللة والخضري، 2016) والتي توصلت إلى ضرورة تعديل اتفاق باريس لتحفيز الاقتصاد، وتؤكد على أهمية إجراء تحسينات لدعم الاقتصاد، ودراسة (العتابي، 2018) التي توصلت إلى ضرورة زيادة السيطرة على المعابر والحدود وايضا اعادة دراسة القوانين وتشكيلها بطريقة تزيد من فاعلية الايرادات الجمركية لتقليل التسرب المالي.

تبين أن أقل قيمة للإيرادات الضريبية في العام (2011) حيث بلغت (0.482) مليار دولار، أما أعلى قيمة للإيرادات الضريبية فكانت في العام (2021) وبلغت (1.033) مليار دولار مما يشير إلى

وجود علاقة تأثير عكسية بين التسرب المالي والإيرادات الضريبية، وهذا يعني زيادة التسرب المالي تؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية، مما يؤدي إلى أن التسرب المالي يؤثر بشكل معنوي وعكسي على الإيرادات الضريبية، وأن التسرب المالي يمكن أن يشرح حوالي 35.6% من التغير في الإيرادات الضريبية في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

وبناء على ذلك فإن ارتفاع التهرب الضريبي من خلال عدم اظهار القيمة الحقيقية للاسعار في محاولة للتهرب وعدم وجود نظام معلومات كافية لدى المكلفين والإدارات الضريبية حول التعرف الجمركية وعلاقة إسرائيل بالعالم الخارجي، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (مختار، 2014) التي توصلت إلى وجود قصور من قبل الإدارة الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ويؤكد على دور مفتش الضرائب في تقليل التهرب.

وتبين ايضا أن أقل قيمة للإيرادات الجمركية في العام (2011) حيث بلغت (1.489) مليار دولار، أما أعلى قيمة للإيرادات الجمركية فكانت في العام (2021) وبلغت (2.884) مليار دولار، مما يعني وجود علاقة ذات تأثير عكسي بين التسرب المالي والإيرادات الجمركية وهذا يعني أن زيادة التسرب المالي تؤدي إلى انخفاض الإيرادات الجمركية، مما يشير إلى أن التسرب المالي يؤثر بشكل معنوي وعكسي على الإيرادات الجمركية، اي أن التسرب المالي يمكن أن يشرح حوالي 45.1% من التغير في الإيرادات الجمركية في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

وبناء على ذلك فإن ارتفاع حجم المستوردات غير المباشرة والتهرب المالي وضعف الوعي لدى المستوردين حول أخطار التسرب المالي وضعف النظام الرقابي في السلطة الفلسطينية واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الدحروج، 2014) التي توصلت إلى وجود ضعف لدى العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية وضعف الوعي الجمركي لدى المكلفين وختلفت هذه النتيجة مع دراسة (ابو عودة، 2020) التي توصلت إلى أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإجراءات الرقابية والعقابية وبين التسرب المالي في فلسطين.

في سياق عجز الموازنة العامة، كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين التسرب المالي وعجز الموازنة العامة، مشيرة إلى أن زيادة التسرب تؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة، حيث تبين أن أقل قيمة لعجز الموازنة العام في العام (2016) حيث بلغت (0.108) مليار دولار، أما أعلى قيمة لعجز الموازنة العام فكانت في العام (2020) وبلغت (1.62791) مليار دولار، مما يشير إلى وجود علاقة تأثير موجبة بين التسرب المالي وعجز الموازنة العامة ويعني أي أن زيادة التسرب المالي تؤدي

إلى زيادة عجز الموازنة العامة، مما يشير إلى أن التسرب المالي يؤثر بشكل معنوي وطردي على عجز الموازنة العامة، وهذا يعني أن التسرب المالي يمكن أن يشرح حوالي 31.2% من التغير في عجز مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وبناء على ذلك فإن وجود ضعف في الإدارة المالية لدى السلطة الفلسطينية مما يؤدي إلى فقدان الإيرادات المتوقعة مما يزيد الضغط على الموارد المالية للحكومة مما يعمل على تفاقم عجز الموازنة، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Kun Wang Zhang & Ho 2020) التي توصلت إلى أهمية توجيه الإيرادات لتحقيق التوازن المالي خلال استغلال الإيرادات.

وختاماً، كان للدين العام تأثير ملموس من التسرب المالي، حيث زيادة التسرب ترتبط بزيادة في الدين العام، مما يشير إلى تأثير طردي ومعنوي للتسرب على الدين العام، حيث كانت أقل قيمة للدين العام في العام (2011) حيث بلغت (2.2128) مليار دولار، أما أعلى قيمة للدين العام فكانت في العام (2021) وبلغت (3.8) مليار دولار، مما يعني وجود تأثير معنوي وإحصائي للتسرب المالي على الدين العام في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، يؤدي إلى وجود علاقة إحصائية معنوية بين التسرب المالي والدين العام على مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، وهذا يعني أن هناك دين عام عندما يكون التسرب المالي يساوي صفر، ويعني زيادة التسرب المالي تؤدي إلى زيادة الدين العام، مما يشير إلى أن التسرب المالي يؤثر بشكل معنوي وطردي على الدين العام، وهذا يعني أن التسرب المالي يمكن أن يشرح حوالي 39.5% من التغير في الدين العام في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وبناء على ذلك فإن انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب التسرب مما يجعل الحكومة تلجأ إلى الإقتراض لتعويض النقص بالإضافة إلى سوء إدارة الموارد المالية، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (kalloub & Odabas 2019) التي توصلت إلى سوء تخصيص الأموال العامة يحتل مكانة كبيرة في الموازنة من خلال إهدار الموارد وعدم إتخاذ قرارات حكيمة في توجيهه وأنفاق الأموال.

## 2.5 التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة الحالية يوصي الباحث بما يلي:

1. توقيع الإتفاقيات الدولية: الحاجة الملحة لتعزيز التعاون الدولي وتوقيع الإتفاقيات الدولية لتحقيق السيادة على المعابر والحدود والمواقع، مع التركيز على زيادة شفافية إدارة الإيرادات وتنمية الموارد البشرية والبنية التحتية لتعزيز النمو الإقتصادي وزيادة الوعي الدولي لمواجهة التحديات المالية.
2. تحسين نظام المعلومات: توفير معلومات دقيقة للمستوردين حول التعريفات الجمركية وعلاقة إسرائيل بالعالم الخارجي، وذلك باستخدام التكنولوجيا لتحسين أنظمة الإفصاح.
3. ضبط الأسعار والقيمة الحقيقية: عدم التلاعب بالقيمة الحقيقية للسلع وتجنب محاولات تخفيض الأسعار التي تؤدي إلى التسرب المالي.
4. تطوير السوق الوطني: إعادة هيكلة السوق الفلسطيني لزيادة الإنتاجية والتركيز على دعم المنتج الوطني لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على الواردات.
5. توعية المستوردين: زيادة وعي المستوردين بأهمية الاستيراد المباشر واعتماد استراتيجيات تجنب التهرب المالي، من خلال حملات التوعية والتثقيف بمخاطر التسرب المالي.
6. تشجيع المستوردين: من خلال إعطاء حوافز للمستوردين الفلسطينيين للإلتزام بالقوانين وحماية المنتج الوطني، وتعزيز السلوك التجاري العادل من خلال الحوافز الضريبية والدعم المالي.

## المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو عودة، محمد. (2020). دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين (2012-2017)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- أبو مدللة مصطفى، سمير. (2019). محددات الإيرادات العامة الفلسطينية وتحليلها. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 1(7)، 8-52.
- أبو مدللة، سمير والخضري، ايمان. (2016). الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية: المشكلات والحلول (1995-2015)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 3(2)، 219-235.
- أبو ميالة، مؤيد. (2006). علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- أبو نصار، محمد. (2020). محاسبة الضرائب الدخل والمبيعات، دائرة المكتبة الوطنية.
- أبو هولي، أحمد، وآخرون. (2013). الحوكمة في الضابطة الجمركية الوضع الراهن ومتطلبات التطوير، سلسلة قضايا الحوكمة، النشرة (7).
- اشتية، بكر. (2016). الضابطة الجمركية الفلسطينية ومفاتيح الأمن الاقتصادي .  
[https://:www.aljazeera.net/ebusiness](https://www.aljazeera.net/ebusiness).
- اشتية، محمد. (2002). الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار-بكدار.
- اشتية، محمد. (2003). الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار-بكدار.
- أمان - الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة. (. 2018) تقرير فعالية ومناعة نظام النزاهة في عمل جهاز الضابطة الجمركية. رام الله فلسطين.
- أمان - الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة. (2020). أشكال التسرب المالي والخسائر التي تتكبدها السلطة الفلسطينية ضمن العلاقة مع الجانب الإسرائيلي. رام الله- فلسطين.

أمان- الائتلاف من أجل النزاهة والمساواة (2020). أشكال التسرب المالي والخسائر التي تتكبدها السلطة الفلسطينية ضمن العلاقة مع الجانب الإسرائيلي، رام الله، فلسطين.

أمان- الائتلاف من أجل النزاهة والمساواة. (2017). ملخص لأوراق العمل حول التهرب الضريبي، يوم عمل خاص بالتهرب الضريبي تاريخ (2017/3/22).

الأونكتاد (2014)، تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي، نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة.

الأونكتاد(2016) ، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

البدوي، عبد الجليل وآخرون، (2014)، حالة الأنظمة الضريبية في مصر وتونس، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان.

بشور، عصام. (1995). المالية العامة والتشريع الضريبي، دمشق.

البطريق، يونس. (1993). النظم الضريبية في بعض البلدان العربية، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية.

بن سنوسي، ليلي، ومسعودة، جديدة، (2015)، الضرائب وأثارها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة بمفتشية الضرائب بالبويرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المركز الجامعي، البويرة، الجزائر.

التايه، هشام. (2004)، النظام القانوني للإدارة الضريبية في فلسطين بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الجعفري، محمود وآخرون. (1995). التجارة الخارجية السلعية للضفة والقطاع. ماس، رام الله.

الجعفري، محمود وآخرون. (2015). السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة، ماس، رام الله.

الجعفري، محمود. (2000). التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية، واقعها وآفاقها المستقبلية . معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، رام الله.

جمام، محمود. (2010). النظام الضريبي آثاره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، الجزائر.

الحاج، طارق. (2011). ملخص مادة قضايا ضريبية معاصرة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

حافظ، مجدي محب. (1997). الموسوعة الجمركية جريمة التهريب الجمركي-الجرائم والمخالفات الجمركية الإجراءات الجمركية في قانون الجك .ط. 1. القاهرة.

حسين، محمد. (2014). الجريمة الضريبية والقضاء المختص وفقا لأحكام قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (25) لسنة 1964، عمان، الاردن.

حلس، رائد وعيسى، محمود. (2016). التحديات الاقتصادية للأمن القومي الفلسطيني في الأمن القومي الفلسطيني، مرتكزات وتحديات (غزة: مركز التخطيط الفلسطيني).

حنو، سعيد. (2016). مدى كفاءة الية التدقيق اللاحق للبيانات الجمركية في كشف حالات التهريب الجمركي في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الحيارى، عادل. (1998). الضريبة على الدخل العام، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

حيدر، سهر. (2019). التهرب من ضريبة الدخل والعوامل المسببة له والية مكافحته، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، جامعة بابل، العراق.

خصاونه، جهاد. (2000). مطرح الضريبة على الدخل في التشريع الضريبي الاردني: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير منشورة، مطبعة التوفيق، عمان.

خلف، فليج. (2008). المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان.

الالادحروج، معين. (2014). العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

الدحلة، سمر. (2017). التحديات والإشكاليات في مواجهة ظاهرة التهريب الضريبي وضريبة الدخل، منشورات وزارة المالية، رام الله، فلسطين.

دراز، حامد عبد المجيد وآخرون. (1990). دراسات في النظم الضريبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

دقة، عبد الرحمن. (2003). العدالة الضريبية في مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني،

رحال، أكرم. (2018). الضرائب في فلسطين بين التشريع والتطبيق، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين.

- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الزبيدي، عبد الباسط. (2015). الضرائب على الدخل. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- شاهين، سلام عزام روجي.. (2012) واقع نظام الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- شبيطة، هاني. (2006). حدود التوازن بين سلطات الإدارة الضريبية و ضمانات المكلفين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الشوابكة، سالم. (2005). الازدواج الضريبي في الضرائب على الدخل وطرائق تجنبه مع دراسة تطبيقية مقارنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2(21)، 102-133.
- صبري، نضال رشيد. (2004). محاسبة ضريبة الدخل. ط 1. منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- صبيح، ماجد. (2015). الاقتصاد الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، عمان.
- عازم، ولاء. (2018). مدى فاعلية جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- عبد الكريم، نصر. (2017). تقييم النظم الضريبية في عدد من الدول العربية من منظور العدالة الاقتصادية والاجتماعية.
- العتابي، صادق جعفر كاظم. (2018). أثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة: دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك العراقية. مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، 8(3)، 88-106.
- عثمان، سعيد عبد العزيز. (2007). النظام الضريبي وأهداف المجتمع. مدخل تحليلي معاصر ط 1. عثمان، سعيد عبد العزيز، وآخرون. (2007). اقتصاديات الضرائب سياسات - نظم - قضايا معاصرة. ط 1. الإسكندرية: الدار الجامعية .
- عزيريل، بلال عبد الرحيم. (2017). تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين
- العصا، نائل علي، وأبو نفسية، حبيب. (2020). المحاسبة الحكومية. فلسطين، رام الله: جامعة القدس المفتوحة.

عطيانى، نصر وفضل النقيب. (2003). واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

عطية، قدرى نقولا. (1981) ذاتية القانون الضريبي وأهم تطبيقاته.

عقيل، كاظم. (2019). التهرب الضريبي وأثاره المترتبة في التنمية الاقتصادية في العراق وأسبابه. علاونة، عاطف. (2014). نشأة المالية العامة الفلسطينية وتطورها - قراءة معاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين.

علي، خالد. (2019). مبدأ قانونية الضرائب، ضرائب المبيعات نموذجاً. العلي، عادل. (2011). المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار الحامد للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

قاروط، نادره. (2018). مدى تحقيق العدالة الضريبية في نصوص قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

قاسم، صلاح محمد. (2003). التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

قديح، وائل. (2011). الإصلاحات المالية والاقتصادية في السلطة الفلسطينية. قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن الضريبة على الدخل الفلسطيني.

لطفي، علي. (1987). اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة.

مختار، تريش. (2014). دور مفتش الضرائب في قمع ظاهرة التهرب الضريبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر.

مختار، نصر الله، وآخرون. (2018). النظرية العامة للضريبة والتشريع الضريبي، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، عمان، الأردن.

مرداوي، رياض يوسف. (2016). التهرب الضريبي في المهن الطبية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

مسيف، جميل. (2017). النظام الضريبي الفلسطيني وثقافة التهريب، ورقة عمل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.

مهايني، معالي. (2015). معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- مهنأ، محمد. (2013). إشكالية تفسير القوانين الضريبية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- موسى، أسد كامل. (2015). التهرب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- موسى، عمرو. (2006). ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- نشوان، اسكندر. (2017). إستراتيجية مقترحة لتطوير منظومة ضريبة الدخل بدولة فلسطين دراسة تحليلية، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، 1(21)، 120-155.
- النعامي، على، واخرون. (2014). أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين.
- الهدهد، سوسن. (2010). التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- هيئة تشجيع الاستثمار، بيان صادر في شهر 5 سنة 2021، رام الله
- وزارة المالية. (2011). المذكرة التفسيرية لقانون رقم 8 لسنة 2011
- وزارة المالية. (2021) المذكرة التفسيرية معدل لقانون رقم 8 لسنة 2011
- وزارة المالية، برنامج الإيرادات الضريبية (RMS).
- الوزير، جهاد. (2014). ندوة اقتصادية بعنوان: آخر التطورات المصرفية ومقومات تحول سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك فلسطيني، جامعة الأزهر، غزة.
- السلامين، ياسر، غازي، الدقة، عبد الرحمن قاسم. (2014). المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين، كتاب منشور، الخليل، فلسطين.
- ياسين، فؤاد. (2000). المحاسبة الضريبية، دار اليازوري العلمية لنشر، عمان، الاردن.

- Adam, Christopher. & others. 2004.** The Economics of Palestine: Economic Policy and Institutional Reform for a Viable Palestine State (Routledge Studies in Development Economics)
- Ferry barineka, (2017),** Adebimpe O Umoren Visualize tax equity and tax compliance with personal income in Rivers State.
- Kalloub. M & Odabas, R. 2019,** Palestinian Fiscal and Monetary Sustainability Assessment, *Economic Review*, 21(3), 411–422.
- Khalidi, R. and Taghdisi–Rad, S. (2009),** The economic dimensions of prolonged
- kun Wang, Zhang, & Ho, 2020,** The Priority of Exploiting Fiscal Revenue or Lessening Public Expenditure: Evidence from China, *Modern China*, Vol. 26, No. 4, pp. 403–447.
- Lejour, (2020),** Offshore Tax Evasion and Wealth Inequality Evidence from a Tax Amnesty in the Netherlands.
- occupation: 2009.**Continuity and change in Israeli policy towards the Palestinian economy. United Nations. New York and Geneva,
- Saro and Bori, (2017),** The Perception of Tax Fairness and Personal Income Tax Compliance of Smes in Rivers State.
- Tan and Pradita, (2020),** The Influence of Internal Factors, Sanction and Modernization Tax Administration on Corporate Taxpayer Compliance.
- Tan and Pradita, 2020,"**The Influence of Internal Factors, Sanction and Modernization Tax Administration on Corporate Taxpayer Compliance."

## الملاحق:

ملاحق رقم (1):البيانات التي تصف أهمية الإيرادات الضريبية لمجمل الإيرادات خلال الفترة (2011- 2020).

يوضح الجدول التالي البيانات التي تصف أهمية الإيرادات الضريبية لمجمل الإيرادات خلال الفترة (2011- 2020):<sup>1</sup>

الدين العام	عجز الموازنة العام	الإيرادات الجمركية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات العامة	التسرب المالي	
2.213	0.783	1.489	0.482	2.177	0.955835	2011
2.483	0.8	1.574	0.483	2.24	0.806404	2012
2.376	0.935	1.687	0.598	2.54	0.321367	2013
2.217	0.815	2.05	0.602	2.922	0.271126	2014
2.537	0.534	2.044	0.605	2.955	0.362341	2015
2.484	0.108	2.329	0.628	3.647	0.06821	2016
2.543	0	2.484	0.762	4	0.070993	2017
2.37	0.482	2.254	0.835	3.596	0.072427	2018
2.8	0.363	2.198	0.764	3.409	0.073155	2019
3.6	1.628	2.338	0.734	3.5395	0.257903	2020
3.8	1.315	2.884	1.033	4.482	0.231039	2021

جدول 13

المصدر: (من اعداد الباحث استنادا إلى البيانات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، <https://www.pmf.ps/>).

<sup>1</sup> تم قياس التسرب المالي عن طريق استخراج قيمة الضرائب الرسوم الجمركية (التعرفة الجمركية وضريبة الشراء حيث تعتبر ضريبة الشراء هنا من ضمن التعرفة الجمركية وليست من ضمن ضريبة المبيعات) \* قيمة المستوردات غير المباشرة لجميع جداول التسرب المالي.

## فهرس الجداول

- 60..... جدول 1 ملخص الدراسات السابقة:.....
- 70..... جدول 2 : بيانات الدراسة (الأرقام بالمليار) .....
- 73..... جدول 3: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (الأرقام بالمليار) .....
- 74..... جدول 4 نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة .....
- 75..... جدول 5 التوزيع الطبيعي للبيانات .....
- 76..... جدول 6 حجم التسرب المالي في السنوات من (2011-2021): الأرقام بالمليار دولار .....
- 78..... جدول 7 نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط .....
- 80..... جدول 8 نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التسرب المالي على الإيرادات الضريبية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية .....
- 82..... جدول 9 نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التسرب المالي على الإيرادات الضريبية في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية .....
- 84..... جدول 10 نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التسرب المالي على عجز مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية .....
- 86..... جدول 11 نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر التسرب المالي على الدين العام في مؤشرات الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية .....

## فهرس المحتوى

أ	إقرار
ب	الشكر والتقدير
ت	مصطلحات الدراسة:
ث	ملخص الدراسة:
ج	Abstract:
1	الفصل الأول
1	الإطار العام للدراسة
1	1.1 المقدمة
2	2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:
3	1.2.1 السؤال الرئيسي الأول:
3	2.2.1 السؤال الرئيسي الثاني:
3	3.1 أهداف الدراسة:
4	4.1 أهمية دراسة:
5	5.1 فرضيات الدراسة:
6	6.1 حدود الدراسة:
6	7.1 مبررات الدراسة:
7	8.1 نموذج الدراسة:
8	الفصل الثاني
8	الإطار النظري والدراسات السابقة
8	الإطار النظري
8	1.2 المبحث الأول: التسرب المالي:

8	1.1.2 مقدمة:
10	2.1.2 تعريف التسرب:
11	3.1.2 التسرب المالي الفلسطيني:
11	1.3.1.2 مفهوم التسرب المالي الفلسطيني:
12	4.1.2 أنواع التسرب المالي:
14	5.1.2 الآثار المترتبة على التسرب المالي:
14	6.1.2 أشكال التسرب الرئيسية في فلسطين:
16	7.1.2 أقسام التسرب في المقاصة:
17	8.1.2 مخاطر التسرب المالي على خزينة السلطة الفلسطينية:
18	9.1.2 مصادر التسرب المالي:
21	2.2 المبحث الثاني:
21	1.2.2 الموازنة:
22	2.2.2 مفهوم الموازنة العامة ومقدمه تاريخية عنها:
24	3.2.2 أنواع الموازنة العامة
26	4.2.2 القواعد والمبادئ الأساسية للموازنة العامة:
28	5.2.2 هيكل الموازنة العامة الفلسطينية
30	6.2.2 الإيرادات العامة
33	3.2 المبحث الثالث:
33	1.3.2 الضرائب الجمركية:
36	2.3.2 الجمارك في فلسطين:
38	3.3.2 الضرائب الجمركية:
39	4.3.2 الرسوم الجمركية (الجمارك):
40	5.3.2 أهداف الضريبة الجمركية:
40	6.3.2 خصائص الضريبة الجمركية:

42	7.3.2 الوثائق والمستندات الجمركية في فلسطين:
43	8.3.2 كيفية حساب الضرائب الجمركية:
44	9.3.2 أشكال فرض ضريبة الجمارك وتطبيقاتها
44	4.2 المبحث الرابع:
44	1.4.2 بروتوكول باريس الاقتصادي 1994:
45	2.4.2 مكونات بروتوكول (اتفاق) باريس الاقتصادية:
45	3.4.2 شكل النظام التجاري في بروتوكول باريس الاقتصادي:
46	4.4.2 القضايا الضريبية لبروتوكول باريس الاقتصادي
47	6.4.2 المعايير العامة:
48	7.4.2 عرض بروتوكول باريس الاقتصادي على المعايير العامة:
49	8.4.2 مشكلات تطبيق لبروتوكول باريس:
50	5.2 الدراسات السابقة:
51	1.5.2 الدراسات العربية:
58	2.5.2 الدراسات الأجنبية:
66	4.5.2 التعقيب على الدراسات السابقة:
68	الفصل الثالث
68	منهجية الدراسة
68	1.3 مقدمة:
68	2.3 منهج الدراسة:
69	3.3 مجتمع الدراسة:
69	4.3 طرق جمع البيانات:
69	5.3 متغيرات الدراسة:
70	6.3 بيانات الدراسة:
70	7.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

72	8.3 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:
73	9.3 التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:
74	1.9.3 اختبار سكون السلسلة
74	2.9.3. اختبار التوزيع الطبيعي:
76	الفصل الرابع
76	1.4 نتائج الدراسة
76	2.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة
88	الفصل الخامس:
88	5.1 مناقشة النتائج والتوصيات:
88	أولاً: النتائج:
88	1.1.5 مناقشة نتائج الفرضيات:
91	2.5 التوصيات:
92	المصادر والمراجع
92	أولاً: المراجع العربية:
98	ثانياً: المراجع الأجنبية:
99	الملاحق:
100	فهرس الجداول